

الصحافة
والمجتمع
د.عبد اللطيف حمزة
MASS
MEDIA
NEWS
TV
NEWS

الصحافة والمجتمع

د.عبد اللطيف حمزة

الكتاب: الصحافة والمجتمع

الكاتب: د.عبد اللطيف حمزة

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

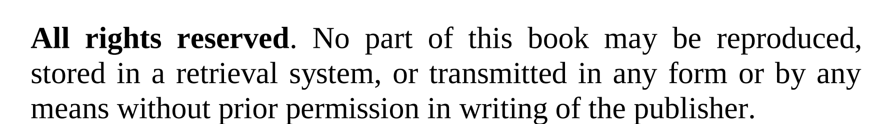
جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com   E-mail: info@bookapa.com



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

حمزة ، عبد اللطيف

الصحافة والمجتمع/ د.عبد اللطيف حمزة

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١١٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ١ – ٥٠ – ٦٨٢٣ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ١٠٩١١ / ٢٠٢٠

الصحافة والمجتمع



المقدمة

يظهر أن الذين أشاروا علينا بهذا الكتاب كانوا مدفوعين في ذلك يا الندوات المفيدة، والمحاضرات العديدة والمناقشات التي أثارها الوضع الاجتماعي الراهن للجمهورية العربية المتحدة، أو الإطار الذي اختارته هذه الجمهورية لنفسها – وهو إطار المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني. فمنذ استقر هذا الوضع الأخير والجهود متجهة إلى غاية واحدة، هي العمل على تثبيت هذا الوضع حتى يصبح الآن عقيدة لكل مواطن في هذه الجمهورية وفي سبيل ذلك بطبيعة الحال يتعرض كثير من القيم الخلقية والفكرية والقومية والإنسانية في مجتمعنا هذا للتغيير والتبديل:

فكيف يصبح الأدب اشتراكيا؟

وكيف تصبح الصحافة معها وسائل الإعلان الأخرى اشتراكية أيضاً؟

وكيف يخدم الفكر العربي هذا النظام أو الإطار؟ تلك هي المشكلة التي تواجهنا في الوقت الحاضر. وبسببها نشطت الأقلام وانطلقت الألسنة سعياً بالمواطن الجديد في المجتمع الجديد للوصول إلى هذه الغاية..

تلك إذن هي الدوافع الحقيقية لتأليف هذا الكتاب الذي تقدمه للقراء ليكون مشاركة ضئيلة من المؤلف في سبيل الوصول إلى هذه الهدف

الاسمي.

ولقد كنا منذ علمين بذلتا محاولة من نوع آخر، وقدمنا للقراء كتاباً بعنوان:

أزمة الضمير الصحفي

تحدثنا فيه عن الصلة بين الصحافة والمجتمع. وكان الدافع الحقيقي لتأليف الكتاب إذ ذاك، كثرة ما نشر من المقالات في نقد الصحافة التي انزلقت يومئذ إلى الإثارة والبعد عن النزاهة والاستقامة، والجنوح بالصحف إلى الأخبار الهشة، والموضوعات التافهة، والتسلية الرخيصة، والخوض أحيانا في عراض الناس بحق وبدون حق ونحو ذلك.

والعجيب أنه في الوقت الذي كنا نكتب فيه "أزمة الضمير الصحفي" كانت حكومة الثورة من جانبها تفكر فيما آلت إليه الصحافة المصرية من هذه الحالة التي أصبحت فيها الصحافة تجارة بعد أن كانت رسالة. ودعاها كل ذلك إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة؛ وذلك في الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠ فكان صدور هذا القانون نوعاً من التجاوب البديع ينها وبين الشعب الذي شعر بتلك المشكلة، وعبر عن شعوره بها في جميع ما كتب ونشر من المقالات التي أشرنا إليها.

إن موضوع "الصحافة والمجتمع" من الموضوعات التي لا تبلي بمرور الزمن. إذ هو موضوع يتجدد بتجدد الظروف المحيطة بالمجتمعات، وفي كل ظروف منها تحتاج الصلة بين المجتمع والصحافة إلي جديد من التشريعات والتنظيمات. وهنا يبادر الكتاب والأدباء والعلماء إلى الخوض في هذا

الموضوع من جديد. فنحن – وإن كنا قد عالجنا هذا الموضوع من قبل في كتابنا "أزمة الضمير الصحفي" فإننا نعالجه معالجة من نوع آخر في كتاب "الصحافة والمجتمع". وسيعالجه غيرنا معالجة ثالثة ورابعة وهكذا. وسيظهر الموضوع نفسه للقارئ في كلل مرة كأنه كتب لأول مرة، وفي هذا ما يدل دلالة قوية على أهمية الموضوع وطرافته في وقت معا.

"وبعد" فإني أشكر للمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، أنها أتاحت لي فرصة التحدث إلى القراء من جديد في هذا الموضوع الخطير. كما أشكر لها كذلك أنها أتاحت لي الفرصة لأن أطرق موضوعات جديدة كل الجدة؛ كموضوع الصحافة الإقليمية، وموضوع الصحافة المتخصصة، وموضوع الصحافة التي ينبغي الإصرار عليها في العهد الجديد: عهد الاشتراكية الديموقراطية التعاونية.

والله نسأل أن يوقفنا دائماً لما فيه خير الصحافة العربية ومجد الوطن العربي؟

عبد اللطيف حمزة



الصحافة والرأي العام

المعروف أن الصحافة بمعناها الواسع تشمل جميع وسائل الإعلام الحديث. ومنها الصحيفة والإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح والندوة والكتاب والنشرة والمعرض والمنابر العامة ونحو ذلك.

أما الصحافة بمعناها الضيق فإنها تقتصر على الصحف والمجلات. ولاشك أن القارئ ينتظر منا الكلام عن الصحافة بمعناها الاخير فقط.

* * *

كثيرا ما يتردد بيننا القول بأن الصحافة مرآة الرأي العام، وأداة من أقوى الأدوات المعروفة للتعبير عن هذا الرأي. وهو قول صحيح في جملته وتفصيله. وآية ذلك أناث لا تستطيع أن تتصور أمة من الأمم في عصرنا الحاضر بدون صحافة. فهي إذن ضرورة من ضرورات المجتمع لامفرَّ منها بحال من الأحوال. بل إن الزعيم مصطفي كامل كان يقول: إن الصحافة ألزم للشعوب المختلفة أو النامية من الشعوب المتقدمة أو الراقبة. لأن الشعوب الأولي بحاجة إلى البناء الصحيح.. على حين أن الشعوب الأخيرة قد فرغت من مرحلة البناء على وجه التقريب.

تحليل للحصة الرأي العام:

تتألف الكلمة في ذاتها من لفظين هما: ا لرأي، والعام. أما الرأي فمن قولنا: أرى أن الامر سيكون كذا وسيكون من عواقبة كذا. وكلمة "أرى"

في هذه العبارة تعبير عن أمر يقبل الشك.

وعلى هذا فالرأي معناه التحسس والسؤال وعدم الجزم أو القطع بصحة الأمر ونحو ذلك.

وأما كلمة "العام" فيقصد بها "الجماعة" أو "المجموع". ويقصد بها في علم الطبيعة. "الكتلة". والكتلة في علم الطبيعة لا شكل لها. وكذلك الشأن في الجماعة فإنه لا يمكن تحديد شكلها. إذ الجماعة تتألف من أفراد يتباينون في الخلق وفي الطباع وفي المعتقدات وفي الثقافة. ولا سبيل إلى وصف الجماعة بأنها شيء موحّد، أو بأنها شيء له صفة الثبات. والتاريخ نفسه شاهد على ذلك فإن الجماعات تنتقل من حالة إلى أخرى يتأثر أفراد معدودين يسوقونها سوقا إما إلى الخير وإما إلى الشر. وقل أن تكون لهذه الجماعات إرادة ظاهرة في سيرها وراء أولئك الأفراد أو الزعماء.

ثم إن في وضع اللفظين معا وهما: "الرأي" و "العام" جنبا إلى جنب للدلالة على معنى واحد تناقضا ظاهرا لا يخفي على الفطن. ذلك أن يحمل طابع الفرد ويحمل طابع الشك. فكيف يصح له مع ذلك أن يوصف بأنه "عام" وبأنه "ثابت" وبأنه "مستقر" وبأنه "معبر عن الجماعة" بأكملها ونحو ذلك؟

تعريف الرأي العام:

من أجل هذا كثرت الآراء المختلفة في تعريف "الرأي العام":

فمن قائل: إن الرأي العام الموحُد للجماعة أمر لا يمكن تصوره حتى في إيان كفاح الشعوب من أجل كيانها ومصيرها. إذا الشجاعة في إبداء

الرأي تختلف من فرد إلى فرد، والعقول التي يصدر عنها الرأي تختلف من حيث القوة أو الضعف، والأهداف التي للجماعة الواحدة تختلف من حزب لآخر وهكذا.

ومن قائل:

الرأي هو محاولة لتحقيق أمر ما بوسائل ناقصة. أو بعبارة أخرى – اعتبار الأمور صحيحة باستخدام طرق ليست مستكملة.

ومعني ذلك أن صاحب الرأي لا يتأكد لديه رأيه إلا بموافقة الآخرين عليه. ومن ثم تري في نفس صاحب الرأي شيئا من القلق والتناقض. فهو يخشي دائما أن يكون مناظره في الرأي صاحب الحق. ولذا يزداد في نفسه دائما حب التمسك بأنه صاحب هذا الحق. ومن هنا كان صاحب الرأي في كفاح دائم من أجل الحصول على موافقة غ يره على رأيه.

ومن قائل:

إنه وإن كان الرأي العام لا وجود له في الحقيقة – فإنه مما لا شك فيه دائما أن هناك رأيا ظاهرا بين آراء الجميع– أو رأيا غالبا على ما حوله من آراء الجميع. ومعني ذلك بطريقة أخرى – أنه ليس هناك رأي عام. بل هناك رأى في الجماعة. وبين هذين الرأيين فرق لا سبيل. إلى إنكاره.

ومن قائل:

ليس الرأي العام رأى الشعب بأكمله. بل يصحُّ أن يكون رأي طبقة لها الأغلبية أو القوة بين طبقات الشعب الأخرى.

والأرجح أن يكون رأي الطبقة المتوسطة في الأمة – هو الرأي الغالب، أو الرأي الذي له السيادة والتفوق على آراء الطبقات الأخرى.

ثم من قائل:

الرأي العام هو الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة من المسائل الهامة بعد مناقشة شاملة وعلنية. وهذه المناقشات العلنية كما تكون في الصحف تكون في غيرها من وسائل الإعلام المعروفة؛ ومنها الندوات ونحو ذلك. والمثال الواضح على هذه الأخيرة في الوقت الحاضر تلك الندوات التي عقدتها "اللجنة الحضيرية" في أواخر عام **١٩٦١** بقاعة مجلس الأمة، واشترك الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه في الحلقات الأولى منها وناقشه الأعضاء في الرأي الذي أدلي به مناقشة حرة.

غير أن الناس كثيرا ما يخلطون بين رأي يكون بهذه الطريقة ورأي آخر يكون وليداً لظروف معينة ويتسبب عنه أحيانا ما يسمي بالسخط العام.

فما هو الفرق ببين الرأي العام والخط العام؟

إذا كان الرأي العام نتيجة لعرض وجهات النظر المختلفة وثمرة للصراع بين وجهات النظر المختلفة، فإن السخط العام نتيجة لانفعال وقتي، أو إثارة مفاجئة يقوم بها فرد بعينه أو جماعة بعينها دفاعا عن فكرة واحدة أو جهة نظر واحدة لا تسمح لغيرها من وجهات النظر الأخرى بالظهور أو المعارضة. وفي مثل هذه الحالات تنعدم شخصية الفرد وشخصية الجماعة، ولا يكون هناك مجال للطبقات المستنيرة في الأمة لكي تفكر وتناقش، وتوازن، وتقلب الرأي على وجوهه المختلفة سعيا وراء

الوصول إلى الحق في أمر من الأمور التي تشغل بال المجتمع في ذلك الوقت.

أنواع الرأي العام:

تضاربت الأقوال تضاربا عظيما في أنواع الرأي العام كما تضاربت في تعريفه. ولم يكن ذلك بطبيعة الحال إلا نتيجة لاختلاف الزوايا التي حاول كل فريق من الناس أن ينظروا منها إلى هذا الرأي أنواعه. ولكن أيسر تقسيم للرأي العام هو التقسيم القائل بأن هناك ضروبا ثلاثة منه هي:

- الرأي العام المسيطر.
- الرأي العام المستنير.
- الرأي العام المنقاد.

والأول: هو رأي القادة أو الزعماء سواء كان هؤلاء أعضاء في الحكومة أو مواطنين غير رسميين من أ فراد الشعب. ولهؤلاء القادة أهداف معينة يحرسون على إقناع الشعب بها. ويبذلون في سبيل ذلك جهودا ليست في مقدور المواطن العادي في بذلها.

والثاني: رأي الفئة المثقفة في الشعب. وهي الفئة التي تقرأ وتفهم وتجمع من المعلومات وتختزن من الآراء والأفكار ما يمكن أن يتألف منه رصيد كاف يعينها على مناقشة الموضوعات التي تتناولها الصحف وبقية الوسائل الإعلامية المعروفة.

والثالث: -وهو الرأي العام المنقاد- رأي السواد الأعظم من الشعب من غير القادرين على مواصلة الاطلاع أو البحث، ومن غير

القادرين كذلك على متابعة الأحداث أو النظر في بواطن الأمور، أو القراءة بين السطور ونحو ذلك.

على أن الباحثين ما زالوا في خلاف شديد –كما قلنا– في تعريف الرأي العام وفي معرفة أنواعه وأقسامه المختلفة. فلا الإنجليز يتفقوا مع الفرنسيين في هذه القضية. ولا هؤلاء يتفقون مع الألمان فيها وهكذا. وكل جماعة من العلماء ينظرون إلى الرأي العام من الزاوية التي تعنيهم أولا. ولهذا كان علماء النفس يخالفون علماء السياسة، وهؤلاء يخالفون علماء الصحافة والاجتماع وهكذا.

على أننا نستطيع أن نميز في الرأي العام أنواعا أخرى غير التي سبق ذكرها. من هذه الأنواع الجديدة:

- رأي الأغلبية .
- ورأي الأقلية.
- والرأي المجمع عليه.

فالأول: رأي سواد الأمة من الخاصة والعامة على السواء.

والثاني: رأي مجموعة من الأفراد لم يظفروا بهذه الأغلبية.

ولكن لرأيهم برغم كونهم أقلية أهمية كبرى في النواحي السياسية والاجتماعية بحيث لا يمكن إهماله أو إنكاره بوجه من الوجوه.

والثالث: هو الرأي الذي يتصل اتصالا قوياً بتراث الأمة من عادات وتقاليد ومعتقدات وآراء وأفكار. ونحن نعرف أن جميع هذه الأشياء تؤلف

ما يسمي "بالطابع العام" للأمة وكثيرا ما يطلقون على هذا الطابع العام اسم "الاتجاه العام" أيضا. وفلما يتعرض الاتجاه العام أو الطابع العام للجدل أو المناقشة.

غير أن العناية الإلهية كثيرا ما تقيض للأمة بين حين وآخر من القادة والزعماء ورسل الإصلاح والهداية من يقومون لها بتغيير جوهري في هذه النزعات أو الاتجاهات العامة. وهؤلاء القادة أشبه بالأنبياء والرسل، ولابد أن يكون لهم شيء من عزمات أولئك الرجال الذين ميزهم الله عن سائر البشر.

لأنهم إنما يحاربون في الأمم أعز مالديها، ويزعزعون فيها أقوى دعائمها: وهذه الدعائم هي المعتقدات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم عبر تاريخ طويل لا يعرف الكثيرون مداه.

ولا تستطيع أن ندع الكلام في أنواع الرأي العام دون أن نشير كذلك إلى ما يسمي في أيامنا هذه "بالرأي العام الدولي". وليس هذا الرأي مقصورا على المنظمة الدولية المسماة: "هيئة الأمم". بل يتعداه إلى الآراء التي تظهر في خارجها. ولا شك أن الفضل وجود الرأي العام الدولي إنما يرجع في وقتنا الحاضر إلى هذا التقدم الهائل الذي أصاب وسائل الإعلام على اختلافها – من إذاعة وتليفزيون وصحافة ومسرح وسينما وغير ذلك. ولسهولة المواصلات وتنوعها في الوقت الحاضر، فضل عظيم أيضا في هذا النوع من الرأي.

عناصر أخري في تكوين الرأي العام:

قلنا إنه يشترك في تكوين الرأي العام عناصر جمة هي ما اصطلح على تسميته "بوسائل الإعلام" المختلفة ونضيف إلى ذلك أن هناك وسيلة أخرى قلما يلتفت إليها من وسائل تكوين هذا الرأي، وهذه الوسيلة هي "أحاديث الناس العامة" في الدور الخاصة والشوارع والأندية. وفي تلك الأما كن يتهامس الناس ويتناجون في شؤون كثيرة بعضها يتصل بالمرافق العامة. وبعضها يرقي إلى سياسة الدولة. ومهما يكن الأمر فتلك طريقة الطبقة المثقفة من الناس في مجالسهم الخاصة. أما العوام فإن لهم طريقة أقوى أثرا من طريقة المثقفين في بعض الأحيان. وهذه الطريقة الأخيرة هي "النكتة الشعبية" التي تنبعث من أفراد الشعب؛ ويرسلها أحدهم في ظروف خاصة. ثم تسري هذه النكتة سريان البرق، وتنشر بين أرجاء الشعب، ويتناقلها الناس ويشعرون في أثناء ذلك بانها تنفس عن صدورهم وتعبير تعبيرا دقيقا عما يريدون أن يقولوه وهم يكتمون في نفوسهم هذا الذي عجزوا عن أن يقولوه أو يظهروه.

دور الصحافة وحدها في تكوين الرأي العام:

هنا – يجب أولا أن ننبه إلى هذه الحقيقة. وهي أنه من الخطأ أن نعتقد أن الصحافة هي صانعة الرأي العام، أو هي وحدها المؤثرة فيه على الدوام. فالأصح من ذلك أن يقال إن الصحافة تؤثر في الرأي العام وتتأثر به، وتقود هذا الرأي وتنقاد له. ولكن ذلك لا ينفي مطلقا أن الصحافة من أقوى وسائل الإعلام إلى الآن، وأنها من أقدر هذه الوسائل كلها على

تكوين هذا الرأي. وعلينا دائما أن تلاحظ هذين الأمرين معا عندما تتحدث عن فضل الصحافة على الآراء العامة، وفضلها على النهضات الوطنية والسياسية والفكرية التي تقوم بها الأمم.

أما عن الطريقة التي تؤثر بها الصحافة على الرأي العام فإنها تتلخص في نشر الأخبار وكتابة التعليقات والأعمدة والأحاديث والتحقيقات، ونشر الصور والرسوم الكاريكاتورية ونحو ذلك.

فأما من حيث الأخبار:

فإن على الصحيفة التي تحرص على التأثير في الرأي العام أن تجرى سياستها في نشر هذه الأخبار على النحو التالي:

أولا: يجب أن تقوم بنشر هذه الأخبار صحيحة وافية كاملة قدر المستطاع. وذلك أن الأنباء هي الغذاء الرئيسي للرأي العام وبدونها لا يكون هناك وجود لهذا الرأي.

ثانيا: أن تقوم بتفسير هذه الأنباء بما يتفق وسياستها، وبما يساعد القارئ في الوقت نفسه على تأليف هذا الرأي.

ثالثا: أن تقوم بتتبع هذه الأخبار بعد نشرها وتفسيرها حتى تصبح كاملة في نظر القارئ.

* * *

بهذه السياسة الحكيمة في نشر الأخبار تتبوأ "صحيفة الرأي" مكانها اللائق بها في المجتمع، وتعتمد عليها الشعوب. والحكومات في سياستها

الداخلية وسياستها الخارجية في آن معا.

وأما من حيث الأعمدة والأحاديث والتحقيقات:

فإن الصحيفة تنظر إلى الأعمدة الافتتاحية بنوع خاص على أنها المنبر الذي تخاطب الجمهور من أعلاه، وتؤثر في نفوسهم وعقولهم عن ريقه. وهذا ميدان تتنافس فيه مصحف، وتتباري فيه الأقلام. وفي وسع الصحيفة أن تصل به إلى نفوذ تام وسيطرة مطلقة على جمهور القراء؛ حتى ولم تكن هذه الصحيفة مستندة في ذلك على حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات، أو قوة من قوى الحكم.

وأما من حيث الصور والرسوم:

فإنا نرى الصحافة الحديثة تعتمد اعتمادا تاما على هذا العنصر الأخير للتأثير الكامل في نفوس الجماهير. ذلك أن الصورة – كما يقول العارفون – تغني عن عشرة آلاف كلمة" وأما الرسوم "الكاريكاتورية" فهي سلاح خطير في أيدي الصحفيين يجب أن يحسنوا استخدامه. فإن رسما واحدا من هذا النوع يشبع السخط على شيء أو السخرية منه أو الرضا به والانحياز إليه كما لا تستطيع الفنون الصحفية الأخرى أن تصل إليه أو تقوم به.

ومعروف أن هذا الفن الجديد – "وهو فن الصور والرسوم" – كان مجهولا من صحافتنا في القرن الماضي ولكنه ظهر فيها من أوائل القرن الحالي، ومن ثم أصبح من الفنون التي لا يمكن أن تستغني عنها صحيفة تحرص على أن تشترك في تكوين الرأي.

وإذا كان هناك فرق واضح بين الصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام

المعروفة، فإن هذا الفرق يأتي من ناحية الرسوم الكاريكاتورية. والفرق بينها وبين الصور الفوتوغرافية أو الشمسية. أن الصور الأخيرة تنقل الخبر أو الحدث وتلتقط لحظة من لحظاته وتعبر عنه بهذه الطريقة أحسن تعبير. أما الكاريكاتير فإنه لا ينقل شيئا من الخبر أو الحدث، ولا يراد به شيء من ذلك. وإنما يراد به دائما نقد شخص من الأشخاص أو فكرة من الأفكار أو رأي من الآراء أو سياسة معينة ونحو ذلك.



وظائف الصحافة في المجتمع

نريد أن نقدم للقارئ في هذا الفصل صورة موجزة عن وظائف الصحافة في المجتمع على أية صورة من صور هذا المجتمع. وسنشير في أثناء ذلك إلى العوامل التي تؤدي إلى الثقة في الصحيفة، والعوامل التي تنزع الثقة منها. وبعبارة أخرى نريد أن نعرف كيف نحكم على استقامة الصحيفة من حيث هي؟

* * *

فأما الوظائف المعروفة الصحافة حتى الآن فهي:

اولاً: تزويد القارئ بالأخبار.

ثانياً: تفسير هذه الأخبار للقارئ متى كانت هناك حاجة إلى هذا التفسير.

ثالثاً: التسلية وإمتاع القراء بكل الطرق الممكنة.

رابعاً: التوجيه والإرشاد وتثقيف القراء.

خامسا: التسويق والاعلان عن الحاجبات التي يحتاج إليها الجمهور أو المرافق التي ينتفع بها.

معني ذلك أن الصحيفة مسؤولة دائما عن نشر الأخبار داخلية كانت أم خارجية. وما الصحف في الحقيقة إلاّ مؤسسات عامة تقوم على بيع الأخبار كما تقوم المؤسسات التجارية على بيع السلع سواء بسواء.

وتلك هي الوظيفة الأولي من وظائف الصحافة.

غير أن هذه الأخبار – وخاصة الخارجية منها– كثيراً ما تشتمل على أسماء أعلام أو أماكن أو قضايا غربية على سمع القارئ العادي. وإذ ذاك تقوم الصحيفة بتعريفه في جمل اعتراضية قصيرة بهذه الأسماء الغربية. بحيث إذا قصرت الصحيفة في شيء من ذلك فإنها تعرقل سير القراءة. وبذلك تصدٌ القارئ عن المعني في قراءة الخبر مهما كانت أهميته. وتلك هي الوظيفة الثانية من الوظائف الخمس المتقدمة.

ثم إن مهمة الصحيفة لا تقف عند نشر الخبر. ولكن تتعداه إلى وظائف أخرى. منها "التعليق" على الخبر بما يتفق وسياستها التي تميزها عن غيرها من الصحف. ومنها أي من تلك الوظائف "متابعة" هذا الخبر وجمع المعلومات الجديدة عنه باستمرار، ثم صياغة هذه المعلومات إما في شكل طرائف، وإما في شكل أحاديث صحفية، أو تحقيقات وتقارير واستطلاعات من أنواع شتي يعرفها المنمرسون بهذه المهنة. وذلك كله فضلا عن عناية الصحيفة بمواد التوجيه والإرشاد والتثقيف أو تزويد القارئ بالمعلومات الصحيحة المفيدة؛ إما في شكل عمود من الأعمدة ذات الطابع الإنساني أو الطابع الاجتماعي أو الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني ونحو ذلك. وقد يكون هذا التوجيه أو التثقيف من جانب الصحيفة على شكل قصة قصيرة أو على شكل مقال طويل وهكذا.

كل ذلك بقصد واحد، هو تنوير الشعب وتوجيه أفراده في المسائل العامة التي تشغل بال المجتمع كله أو بعضه. ولا غرابة في ذلك، فالمعروف

في الصحيفة أنها مدرسة الشعب. ولا غني لها مطلقا عن تأدية هذا الواجب. وتلك هي الوظيفة الرابعة.

وأخيراً نجد الصحيفة تقوم بعمل كبير ومفيد للمجتمع. وهو الإعلان عن بعض السلع التي يحتاج إليها الأفراد من شتي الطبقات وبهذا التسويق ينتفع البائع والمشتري في وقت واحد، وتنشط الحركة التجارية ذاتها، ويكون من وراء هذا النشاط أو الرواج فائدة للصحيفة ذاتها. والمعروف أن الإعلانات تؤلف نحوا من ٦٠% من دخل الصحف، وقد تزيد على هذه النسبة. ومن هنا تتفاوت الصحف قوة وضعفاً، وتحرراً وقيداً، وذلك كله يتفاوت الدخل الآتي من الإعلانات. فالصحيفة التي تنعم بعدد وفير منها تكون أوسع حرية في إبداء الرأي، وأعظم سلطانا على نفوس القراء من الصحيفة الفقيرة من الإعلان، المعتمدة في الحقيقة على أنواع المعونة التي تقدمها إليها الهيئة أو الحكومة. كل ذلك ما لم تكن هذه الصحف خاضعة لسلطان رأس المال ممثلا في الشركات والمؤسسات أو خاضعة لقانون التنظيم، وفي هذه الحالة الأخيرة يقل سلطان الإعلان على الصحيفة، ويزول الخوف من قلبها وتشعر بشيء من الاطمئنان على نفسها، وتخف عنها مؤونة الجري وراء هذا المارد الجبار وهو الإعلان.

كيف نحتكم على استقامة الصحيفة:

ما دام على الصحيفة كل هذه الواجبات، ومادام عليها أن تقوم بكل هذه الوظائف، فلابد أن يكون لها في مقابل ذلك حقوق وميزات، ولا بدلها من التمتع بطائفة من الصفات الحميدة والقيم الرفيعة التي بها تصبح

الصحيفة خليقة باسمها على اعتبارها مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية النافعة في البلاد.

ومن أول الحقوق التي يجب أن تكون للعاملين في الحقل الصحفي "حرية الصحافة" والحرية لازمة لهذه المهنة: خصوصا وأن الصحافة في المجتمع الرأسمالي ترى نفسها خاضعة خضوعاً اماً للاحتكار وسيطرة رأس المال. وتري أن حرية القول أصبحت حكراً على طائفة قليلة من الناس لا يكادون يتجاوزون في عددهم أصابع اليد الواحدة. وهؤلاء الناس هم رؤساء تحرير الصحف. ففي وسعهم وحدهم أن يتحدثوا في جميع المسائل العامة والخاصة بحرية تامة. وفي وسعهم كذلك أن يمنعوا من هذا الحق جميع من عداهم من أفراد المجتمع. وذلك بالطبع مالم تكن هذه الصحف تنتمي إلى حزب من الأحزاب، فإنها في هذه الحالة تبيع حريتها لهذا الحزب، وتستوحي آراءها وخطتها منه. وليست هذه هي الحرية الصحيحة أو السليمة أو المؤدية للغرض، وهنا تعمد الحكومات إلى قانون التأميم لكي تعطي للناس حقهم في حرية الكلام وحقهم في حرية الكتابة، وتتيح لهم بذلك أثمن الفرص للتعبير عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم التي حيل بينهم وبين الإفصاح عنها في ظل النظام الاحتكارية التي جعلت حق الكتابة وقفاً على حفنة بسيطة من الناس – كما قلنا– هم رؤساء تحرير الصحف وحدهم، ولا أحد غيرهم.

أن الصحافة المستقيمة لا تستطيع أن تظهر للقراء بهذه الصورة القويمة حتى تتوفر لها طائفة من الصفات التي منها على سبيل المثال:

أولا: صفة الصدق والأمانة:

فالصحيفة –كما قلنا– مؤسسة اجتماعية لبيع الأخبار. ومن ثم ينبغي لها أن تكون أمينة في نقل هذه الأخبار. بمعني أنه ليس من حقها بحال من الأحوال أن تعبث بهذه الأمانة أو تخون هذه الرسالة. ومن هنا اتفق جميع رجال الإعلام على ما يسمي في آداب مهنة الصحافة "بقدسية الخبر". ومعني هذه القدسية ألا يتعرض الصحفي للخبر بأي ضرب من ضروب التحريف أو التريف أو التلوين أو التوجيه مهما كان الدافع إلى شيء من ذلك. إن إذاعة الخبر عن طريق الصحيفة أو الراديو وغيرهما من وسائل الإعلام هي إدلاء بشهادة. وليست إصداراً لحكم. إنها وثيقة إعلام. وليست منطوق أحكام. إنها أمانة في عنق الصحافة. فإن هي قامت بها خير قيام خدمت الجمهور القارئ، وخدمت معه ولاة الأمر وأصحاب الحل والعقد.

وكانت نتيجة ذلك كله سلامة التصرفات التي تصدر من هؤلاء وأولئك. وذلك جريا على القاعدة التي تقوم:

"أعطني معلومات صحيحة أعطك تصرفا صحيحاً"

والمهم في الخبر الصحفي كذلك أن ينشر بطريقة لا تسيء إلى الأخلاق العامة أو المعتقدات الموروثة، ولا يسيء كذلك. إلى الناس في سمعتهم أو في أرزاقهم ومعيشتهم. وأما الخبر الخارج على هذه الأصول والقواعد فينبغي أن تكون عليه رقابة شديدة من جانب الرأي العام في المجتمع قبل أن تكون عليه رقابة شديدة من جانب الحكومة التي تهيمن على هذا المجتمع.

وربَّ قائل يقول:

ولكن أنين حرية الصحافة إذن مادام على الصحف أن تعامل الأخبار هذه المعاملة الدقيقة التي لا مجال فيها لحرية التصرف؟

وللإجابة عن هذا تقول: إن حرية الصحف تكون فيما بعد نشر الخبر. تكون في التعليق على الأخبار بما يتفق ووجهة نظر الصحيفة. تكون في سوق الطرائف والأعمدة التي تشرح هذه الأخبار بما يتفق كذلك ووجهة نظر الكاتب.

تكون في جلب الأحاديث وعمل التحقيقات والاستطلاعات سعياً وراء غاية تنشدها الصحيفة، وهي إقناع القارئ بوجهة نظرها في هذا الخبر أو ذاك، أو في هذه الحادثة أو تلك. وبهذه الطريقة تصلح الصحيفة في تكوين رأي عام مشايع لسياستها، متفق كل الاتفاق وخطتها أو فكرتها.

ثانيا: صفة النزاهة:

هنا نصل إلى الهدف من هذا الحديث. كيف نصل إلى الحكم على استقامة الصحيفة أو الإذاعة؟ للإجابة عن هذا السؤال نلاحظ أولا: عن الأغلبية الساحقة من الجمهور على ثقة من أن الإذاعة أكثر نراهة في هذا الباب من الصحيفة. وذلك لبيبين:

أولهما: أن الصحف لها حريتها الكاملة في التعليق على الحوادث بما يتفق وسياستها. فهناك صحيفة يمينية وأخرى يسارية وثالثة بين بين.

ثانيهما: إن أية صحيفة من الصحف لا تستطيع أن تزعم لنفسها أنها

تمثل جانبي النزاع على السواء في كل معركة أو مناقشة. بل إنها غالباً ما تتحيز لجانب دون آخر. والصحافة بهذه الطريقة تستطيع في يسر وسهولة أن تهدم شخصيات كبيرة، وأن تميت أفكاراً جليلة، وأن تئد مشروعات نافعة، وأن تظهر بعض الرجال اللامعين في المجتمع بمظهر الضعف أو البلة، أو بمظهر النذالة والخسة ونحو ذلك. وسبيلها إلى هذه الغاية الأخيرة هو أن تنحاز للآراء التي قيلت في الرد على هؤلاء والتقليل من شأنهم وشأن آرائهم وأفكارهم. ولا نريد أن نتعرض هنا للشواهد ونأتي بالأمثلة. فهي لكثرتها لا تقع تحت حصر، ووضوحها لا تحتاج إلى تذكرة. وحسبك هنا أيها القارئ أن تتخيل موقفك وقد نشرت الصحيفة لخصمك في الرأي مقالا أو عموداً أو خبراً من الأخبار، ثم أبت أن تنشر لك رداً على هذا المقال أو تكذيبا لهذه ا لأخبار، أو سمحت لك بنشر شيء من ذلك ثم زيفت ما تنشره أو حرفت فيه تحريفا يدل عن سوء نية.

* * *

لقد كنا ومازلنا نفخر بالصحافة لأنها صانعة الأعاجيب، ولأنها صانعة الحكومات والشعوب، وأنها السلطة الرابعة كما يقولون. ولكن أخشى ما نخشاه في الحقيقة أن تفقد الصحافة سمعتها وهيبتها لمجرد أنها تظهر للقراء بمظهر التحيز المغرض، والهوي المفسد، ومعاملة الأخبار والأفكار معاملة ظالمة تتم عن سوء القصد وفساد الطوية.

ومعني ذلك باختصار أن طريق الحكم على استقامة الصحف هو النظر في مدى العناية التي تبذلها بكل طرف من طرفي النزاع على السواء

في أية مشكلة من المشكلات. ومعني ذلك أيضا أن طريقة الحكم على استقامة الصحف يأتي من النظر في طريقة معاملتها للأخبار – ولا نقول طريقة التعليق عليها بما يتفق وسياستها التي تميزها عن غيرها من الصحف، والخلاصة حتى الآن أن كتاب الأعمدة من جهة ومندوبي الأخبار والقائمين على صياغتها من جهة ثانية، هم المسئولون عن عدم استقامة الصحف بنفس الدرجة التي تقع بها هذه المسؤولية على عاتق المعلقين على الأخبار – وإن كان هؤلاء المعلقون يرون أن من الصعب على الصحيفة أن تلتزم صفة "الموضوعية" بالمعني الصحيح لهذه الكلمة. فما لاشك فيه أن هذه الموضوعية تفقد الصحيفة شخصيتها التي يجب أن تحتفظ بها لتميزها عن غيرها من الصحف. ومن هذا وذاك فإن الصحيفة التي تميل كل الميل، ولا تزن الأمور بميزان الصالح العام، أو التي لا تعدل في أحكامها في أغلب الأحيان، أو التي لا تبني أحكامها على شيء من الدرس أو البحث، أو التي لا تستكتب التعليق رجالا موثوقا بهم في الموضوع الذي ينشر التعليق من أجله – نقول إن الصحيفة التي تفعل كل ذلك لا تحظي باهتمام القراء، ولا بثقة الحكومات. ولا يصح أن يقال عنها أنها صحيفة مستقيمة.

أجل – إن الآفة الوحيدة في الصحيفة النزيهة المستقيمة هي أنها لا تبلغ كل ما تصبو إليه من الرواج والازدهار وسعة الانتشار وينتج عن ذلك أنها تكون قليلة الحظ من الربح المادي أو المال الذي هو عصب الحياة. من أجل ذلك بادرت الحكومات إلى تنظيم الصحافة. وتجاوز بعضها حد التنظيم إلى التأميم. وقصدها من ذلك أن تأخذ بيد الصحف النزيهة حتى تقف في الميدان، ولا تعمل حسابا لقلة المال، ولا تخشي على نفسها أن تموت على مذبح الاحتكار.

ثالثا: صفة النظافة:

نعني بالنظافة هنا نظافة التفكير ونظافة التعبير. وسنعود إلى هذا الموضوع عندما نتحدث عن الإثارة في الصحافة وما ينجم عنها من الآثار السيئة في حياة الأفراد والجماعات. وبحسبنا هنا أن نقول إن المقصود بالنظافة الفكرية هو إيثار الآراء السليمة والأفكار البناء، لأن الفكرة التي تنشر في كتاب أو صحيفة كالمولود الجديد الذي يخرج إلى هذه الدنيا. فإذا كان مولوداً سليما صحيحا من جميع الوجوه فإنه يعتبر عن غير شك قوة جديدة أضيفت إلى قوى العالم. وإن كان المولود الجديد مشوها أو مصابا بعاهة تحول بينه وبين القيام بعمل من الأعمال فإنه يكون خسارة على هذا العالم.

وأما المقصود بالنظافة في التعبير فهو السمو بلغة الكتابة من حيث اختيار الألفاظ العفة والأساليب البعيدة عن الفحش والبذاء. فإذا أضيفت إلى هذه الصفات صفة القوة ال بيانية – إن أمكن ذلك– بلغ الأسلوب الصحفي غاية ليس وراءها غاية وسحرا دونه كل سحر.

رابعا: صفة العدل بين الحاكم والمحكوم:

ينبغي للصحيفة النزيهة أن تراعي العدل من هذه الناحية مراعاة دقيقة. فالصحافة الصحيحة هي التي تعبر عن الحاكم والمحكومة، وتقف وراءها على قدم المساواة، فلا تنصر الحاكم لأنه حاكم، ولا تنصر المحكوم اعتباطاً على هذا الحاكم. ولا يكون تحيزها لأحدهما ضد الآخر إلا عن حق وصدق ورغبة في المصلحة أو النفع. وفي ذلك يقول شيخ الصحافة الحديثة – ونعني به السيد على يوسف صاحب جريدة "المؤيد".

"الناس رجلان: حاكم ومحكوم. وبينهما أمور متبادلة، وحقوق متكافئة. ووظيفة الجرائد الصادقة في البلاد المتحضرة هي شرح مطالب الفريقين، وترجمة أفكار الهيئتين. ولك أيها القارئ أن تتصور صحافة أمة من الأمم تتحدث عن جانب واحد من هذين الجانبين، هما جانب الشعب وجانب الحكومة – كم تكون صحافة مثلها ناقصة، وكاذبة، وجاهلة، وظالمة. لأنها صحافة جهلت الوظيفة الأساسية التي وجدت من أجلها؛ وهي تعريف الشعب بنوايا الحكومة، وتعريف الحكومة بمطالب الأمة.

تلك صفات أرب تطلب أن تتحلي بها الصحف على اختلافها. وعلى أساس من هذه الصفات جميعا نستطيع الحكم على نزاهة الصحيفة. فاذا اختفت هذه الصفات كلها أو بعضها حكمنا على الصحيفة بعدم النزاهة، وإذا توفرت هذه الصفات كلها أو أكثرها حكمنا لها بالاستقامة وتوخي الأمانة وتقدير الرسالة. غير أنه في حالات انحراف الصحافة يكون الوزر الواقع على عاتق الشعب أكبر من الوزر الواقع على ولاة الأمر. ذلك إن رقابة الرأي العام في الأمم المتحضرة على وسائل الأعلام أهم وأقوم من رقابة الحكام.

* * *

تلك صفات الصحيفة المستقيمة على هذه الرسائل وهي صفات تتفق و "شريعة الصحافة" التي سنعود إلى الحديث عنها بإيجاز تتام في آخر فصل من فصول هذا الكتاب.

الصحيفة والخبر

قلنا إن للصحيفة بإزراء الخبر الذي تنشره موقفين لا ثالث لهما:

الأول: موقفها من الخبر في ذاته. وهنا يتحتم على الصحيفة النزيهة أن تلتزم الحياد التام في نقل الخبر إلى القارئ بطريقة موضوعية لا أثر فيها للغرض أو التحيز. ونحن نعرف أن للصحف طرقا شتي في هذا التحيز. فمن هذه الطرق: إنها تميز خبراً من الأخبار بميزة طباعية معروفة، فتكتبه "بالبنط الثقيل"، وميزة أخرى من حيث الإخراج – فنختار له مكانا ممتازا في الصفحة الأولي أو الصفحات المقاربة لها من حيث الأهمية، أو تجعل للخبر عنوانا أضخم من معناه. وباختصار تعامل الخبر معاملة سخبة قد لا يستحقها في حقيقة الأمر.

والثاني: موقف الصحيفة من الخبر بعد أن تفرغ من نقله إلى القراء بطريقة تقوم على الحيدة التامة.

وهنا يحل للصحيفة أن تفرغ كل جهدها في إقناع القراء بما تراه في هذا الخبر الذي نشرته بأمانه تلمة، وتوضح لهم المعاني التي يمكن أن تقرأ بين سطور هذا الخب. فمن الصحف ما تكتفي بالتعليق. ومنها ما تتعدي التعليق إلى الإكثار من كتابة الأعمدة والأحاديث والتحقيقات والاستطلاعات وهذا كله حق من حقوق الصحيفة ينبغي لها أن تمارسه بحرية تامة. ولكن لا محل للحرية الصحيفة قبل هذه المرحلة التي تبدأ بالتعليق أو الحديث، ونعني بها مرحلة نقل الخبر إلى القراء على أساس من

الأمانة والحيدة.

وهكذا لا ينبغي لأية صحيفة من الصحف مهما كان شأنها أن تتحكم في القارئ مرتين:

أحداهما: عند نشر الخبر.

والثانية: عند التعليق على هذا الخبر بمختلف الطرق، بل يكفي أن تتحكم في القارئ مرة واحدة فقط ثم تترك له فرصة التفكير بعد ذلك. فلعل هذا القارئ حين يعمل عقله، ويقلب الأمر على وجوهه المختلفة أن يصل إلى رأي يكون أصوب من رأي الصحيفة التي نقلت له هذا الخبر. ثم تركته يفكر فيه بطريقته الخاصة.

وهنا نرى أن يتصل بموضوع استقامة الصحيفة أمر آخر له أهميته كذلك – وهو المساحة أو الحيز الذي تكتب فيه الصحيفة هذا الخبر أو ذاك. إذ يجب أن تحسب الصحيفة ليقظة القارئ ألف حساب. فالقارئ الفطن يستطيع دائماً أن يدرك أهمية الخبر في ذاته بالقياس إلى الصحيفة التي يقرؤها؛ وذلك من النظر إلى ناحية المساحة التي تركت له في الصحيفة من جهة، والعناية الإخراجية التي عومل بها من جهة ثانية. وهنا يحكم القارئ على الصحيفة إما بالتحيز لأنها عاملت الخبر بسخاء أكثر من اللازم، وإما بالنزاهة لأنها أعطته ما يستحق من المساحة.

إن شرط التناسب إذن لابد من توفره في معالجة الأخبار على هذا الوجه. ومما لا شك فيه أن ذلك وجه من وجوه الاعتراض على الصحافة المثيرة، أو "الصحافة الصفراء" كما اصطلحوا على تسميتها بهذا الاسم.

ما المقصود بالصحافة الصفراء:

حكى إن أمريكيا اخترع في صحيفة له يصدرها شخصية "الطفل الأصفر"، وهي شخصية خيالية رمز لها بصورة كاريكاتورية – هي صورة لهذا الطفل الممعن في الاستهتار جميع القيم الأخلاقية. وكانت هذه الصورة تطبع في تلك الصحفية دائما باللون الأصفر. ولا تطبع بلون سواه.

ومن ثم أصبح اسم "الصحافة الصفراء" علماً على كل صحافة تفضل طريق الإثارة والاستخفاف بالقيم المعترف بها في المجتمع. واشتهر بهذا النوع من الصحف في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر كثيرون. منهم – على سبيل المثال– كاتب يقال له: "بولنرر" وآخر يقال له: "هيرست الابن".

وكأمريكا في هذا الانحراف الصحفي والخلقي كثير من الدول الغربية التي ظهرت فيها الصحف المثيرة، فألحقت بالمجتمع والدولة اضراراً بالغة. ومن أجل هذا فكرت هذه المجتمعات أو الشعوب والحكومات – وفكرت هذه المجتمعات أو الشعوب والحكومات – وفكرت معها كذلك هيئة الأمم – فيما أسموه "بآداب مهنة الصحافة". وانعقدت لذلك المؤتمرات الكثيرة، وبذلت المحاولات العديدة ووصل المشتغلون بالإعلان إلى طائفة من القواعد الخلقية لا نستطيع الصحافة العالمية أن تحاول الخروج عليها مادامت تتوخي صلاح البشرية أولا وصلاح الشعوب والحكومات التي تمارس الصحافة بأنواعها المختلفة بعد ذلك.

وكان من الاهداف التي سعت إليها جميع تلك اللجان والمؤتمرات والهيئات في داخل هيئة الأمم وخارجها كذلك، التفكير فيها للصحفي من

الحقوق وما عليه من الواجبات. ما دام القائمون على الصحف في كل بقعة من بقاع هذا العالم قد نصبوا أنفسهم وكلاء عن الشعب في شؤون الإعلام خاصة.

وقد استعرضنا في كتابنا "أزمة الضمير الصحفي". بعض هذه الجهود التي بذلتها الحكومات والشعوب وهي ترسم لنفسها منهاجاً للصحافة المستقيمة، فاسترعي نظري عبارة وردت في الميثاق الهندي للصحافة جاء فيها: "إن الصحفي الجدير بهذا الاسم هو وحده الرجل الذي يستطيع التفرقة دائما بين الصالح العام والفضول العام، وهو الذي يدرك جيدا أن الصحافة تسعي لخدمة الأول، وفلما تسعي لخدمة الثاني. ولذلك تمتنع من نشر الاخبار الشخصية مالم تتأكد من صحتها، ومالم تقدر تمام التقدير إن في نشرها نفعا محققاً يعود على المجتمع".

* * *

دستور جمي للصحافة الهندية ما أخلقه أن يكون دستوراً لصحافات العالم أجمع. وبهذا فقط تستطيع الصحافة أن ترتفع إلى مكان تسمو على مكانة التربية والتعليم في جميع الأمم والشعوب.

بعض صفات الصحافة الصفراء:

ونعود إلى الصحافة الصفراء لنذكر لك أيها القارئ طرفا بسيطاً من الأوصاف التي تعرف بها، والعلامات التي تميزها عن غيرها:

فمن ذلك – على سبيل المثال – تزييف الأخبار –كما تفعل صحف الدعاية الصهيونية في أمريكا وجميع عواصم الدول الأوروبية إلى اليوم.

ومن تلك الصفات التي تتصف بها الصحافة الصفراء، تخليها دائماً عن الصدق والأمانة والشرف والنزاهة بحجة أن هذه الصفات لا تخدم القضية السياسية التي تدافع عنها. فمن غير العقول – مثلا– أن نرى صحف إسرائيل– وهي تزيد على ٨٩٠ صحيفة في ربوع العالم المتمدن إلى اليوم – تتوخي الحقائق فيما ترويه من أخبار الجمهورية العربية. ولكن صحافة هذه الجمهورية تستطيع أن تظهر عليها بالحق أو الصدق والمبادرة إلى كشف الباطل عن الصواب في فهم نوايا الجمهورية العربية أو فهم الحضارة التي بلغتها.

ومن علامات الصحافة الصفراء كذلك، العناية التامة بالهش من الأخبار والنافه منها، وتوجيه القراء إلى الأخبار الشخصية وتعويدهم هذا النوع الأخير من الأخبار إلى الحد الذي يصدُّ القراء معه صدوداً عن الاخبار الجادة بحكم التعود والألفة. فخبر من الأخبار عن الممثلة العلانية أو الراقصة أو المغنية الفلانية، يصبح في نظر القارئ اهم من خبر في السياسة أو الثقافة أو الوعي القومي أو التعبئة القومية أو الاعيب الصهيونية. لماذا؟ لان الصحيفة عوجت قراءها على النوع الأول من أطعمة الإعلام، ومضت به طويلا في هذا الطريق حتى أصبح لا يستسيغ طعاماً غيره مهما كانت فائدته...

وليت الأمر في هذه الأخبار الهشة يقف عند هذا الحد، بل إنه ليتعداه إلى دائرة الأخلاق العامة والخاصة. وإن ننس لا ننسي قصة الشبان الذين شهدوا مشهدا من مشاهد (السينما) يصور لهم طريقة من الطرق استطاع بها بعض اللصوص في أمريكا أن يسرقوا مصرفا ماليا من المصارف

الهامة. ثم ما كاد الشبان يخرجون من دار السينما حتى اتفقوا فيما بينهم على ممارسة هذه التجربة، وحاولوا بالفعل أن يسرقوا مصرفا ماليا في ضاحية مصر الجديدة، ثم قبض عليهم رجال الشرطة وسيقوا إلى المحكمة واعترفوا بأنهم فعلوا فعلتهم هذه بعد أن شهدوا بأنفسهم عرضا سينمائيا شرح لهم هذه الجريمة!!

أجل – في الحياة نفسها عنصر الخير وعنصر الشر؛ عنصر الجد وعنصر الهزل. ولابد الصحفي وللأديب من أن يتناول الحياة بهذه العناصر كلها في وقت معا. ومهما قيل عن الصحافة من أنها أدب واقعي، وإنها صورة دقيقة للحياة التي يحياها الناس بالفعل فإن عليها – أي على الصحافة – أن تنجح في أن تفهمنا أن المشاعر النبيلة لها وجود حقيقي في المجتمع، وأن وجودها معترف به من جانب هذا المجتمع.

ثم أجل – في الحياة مشاعر خبيثة هي التي تثير اهتمام القراء، ومشاعر نبيلة أقل إثارة لاهتمامهم. غير أن على الصحافة النظيفة أن تحذر من أن تجعل صورة المشاعر الخبيثة جذابة ومشتمل على كل عوامل الإغراء. بل يجب أن يدرك الصحفي الذي ندب نفسه لخدمة المجتمع على الوجه الصحيح أن أول واجب عليه نحو هذا المجتمع هو تغليب عنصر الخير على عنصر الشر، والانتصار للمشاعر النبيلة على المشاعر الخسيسة، والتصفيق للفضيلة كما التقي بها في ركن من أركان الحياة، والتجهم للرذيلة كلما أطلت برأسها في هذه الحياة.

إن الصحيفة حين ترسل السكات والفكاهات، وحيث تخترع ما تشاء

اختراعه من الشخصيات، وحين تؤلف المواقف المسرحية على النحو التذي تريده، وحين ترسم الصور الهزلية في اشكال كاريكاتورية، ونحو ذلك، وحين تقدم للقراء كل مادة من مواردها الصحيفة المعروفة – يجب ان يكون هدفها الوحيد هو الحقيقة لأنها حقيقة. كما يجب عليها في جميع هذه الاحوال أن تقف إلى جانب الضعفاء ضد الأقوياء وإلى جانب المظلومين ضد الظالمين، وأن تقف وراء الطبقات العاجزة المهضومة لا حقوق حتى ترد إليها هذه الحقوق؛ وأن تنتشر في المجتمع شعوراً بالعدل حتى يطمئن الناس على حياتهم، ويأمنوا على مستقبل أولادهم. والصحافة في جميع هذه الصفات التي تحدثنا عنها الآن تقوم بوظيفة كوظيفة القضاء. ونحن نعلم أن القضاء هو اللجأ الاول والاخير لجميع الأفراد والشعوب، ونعلم كذلك أنه متى فسد القضاء في الأمة فلا أمل لها في حياة كريمة مستقرة، ولاحق لها في أن تتخذ لنفسها مكانا بين الأمم الحية الراقبة.

الصحافة والجريمة:

نعم – نحن من القائلين إن من حق الصحف أن تنتشر أخبار الجريمة، ومن حق المواطن أن يقف على أخبار الجريمة. ولكن نشر الجرائم شيء والطريقة التي تتبع في هذا النشر شيء آخر. فلا ينبغي أن يكون القصد من نشر الجرائم هو التشهير بأصحابها أو الإساءة إلى سمعة الأسر والأفراد والهيئات والجماعات والمؤسسات المتصلة بها. ولا ينبغي أن يكون الغرض من النشر كذلك هو مجرد تسلية الجمهور بإذاعة الفضائح وكشف الأسرار، ومحاربة بعض الناس في أرزاقهم وأفكارهم وأعراضهم ونحو ذلك.

إن جميع هذه القيم التي نشير إليها وديسة في ذمة الصحافة كما هي وديعة في ذمة القضاء وسواء بسواء . وأي عبث بهذه الودائع الثمينة يعرض المجتمع لهزات اخلاقية عنيفة ليس في استطاعة الصحافة أن تتحمل النتائج المترتبة عليها ولا الشرور التي تنجم عنها.

وباختصار – يجب أن يكون الغرض من نشر الجريمة هو العبرة أولا، والإعلام بعد ذلك. والإعلام في ذاته حق من حقوق المجتمع كما قلنا. فلا مفر إذن للصحف من إعطاء المجتمع هذا الحق المعترف به. ولكن الاعتراض على نشر الجريمة في الصحف لا يأتي –كما بينا – إلا من ناحية الطريقة التي تتبع في هذا النشر – وهي الطريقة التي تتم عن حس القصد أو سوء القصد. ومن هنا اشتهر عن أحد اساتذة الصحافة في أمريكا أنه كان يقول لطلبته دائماً:

"انشروا الخبر ولكن بالطريقة التي تستطيعون أن تقرأوه بها على آبائكم وأمهاتكم وأخواتكم الصغار والكبار في المنزل"!!

ومعني ذلك إذن أن نزاهة ا للفظ وكرم الأسلوب شرطان أساسيان في نشر الجريمة على الجمهور.

وهذا كليه يذكرنا بكلمة كان يقولها ناقد قديم من نقاد الأدب العربي هو أبو عمرو بن العلاء – حين سئل عن "النزاهة" في صوغ الشعر او النثر فقال: "النزاهة هي أن ينزه الكاتب أو الشاعر نفسه عن ألفاظ الفحش والبذاءة حتى يكون الهجاء بحيث تنشده العذراء في خدرها فلا يقبح منها أو عليها"!!

ثم لا ينبغي لنا أن ننسي كذلك ان من الأغراض الشريف لنشر الجريمة وقاية المجتمع نفسه من الأضرار التي تنجم عن النشر بطريقة من طرق الإثارة. وقد سبق لي ان أشرت إلى الحادثة التي وقمت على أيدي شبان سرقوا البنك الأهلي "فرع مصر الجديدة" بعد أن شاهدوا عرضاً سينمائياً قدم لهم نموذجاً عملياً لتنفيذ الجريمة.

الصحافة وأمن الدولة:

على أن الصحافة الصفراء خطراً أكبر على الدولة. فهي الصحافة التي تتعامل مع الأعداء، وتحقق الأغراض الاستعمارية التي قضر البلاد ضرراً لا يمكن درؤه . وإنما يتيسر ذلك للصحافة والصفراء بطريقتين سبقت الإشارة إليهما. ومع ذلك نعيد الفول فهما:

الأولي – الإعلانات والأخبار المزيفة أوبت الريب والشكوك في نوايا الحكومة أو المشروعات التي تنوي القيام بها لمصلحة المجموع.

والثانية – الاكتفاء –كما قلنا– بالأخبار الهشة والقصص التافهة ومواد التسلية. والاستعمار هو الذي درج على نشر هذا النوع من الصحف في جميع البلاد التي ينوي البقاء بها لأطوال مدة ممكنة. وقد جرب الاستعمار هذه الطريقة بالفعل في قطر عربي شقيق هو العراق. فهناك في تلك البلاد أصدرت سيدة إنجليزية معروفة باسم "السيدة جرترودبل" جريدة صحتها "صحيفة العرب" بنتها على أساس من هذه المواد الهشة التي أشرنا إليها. وكانت تقول دائماً لجميع الذين عاونوها على إصدار هذه الصحيفة: "عليكم دائما بالأخبار الهشة والموضوعات التافهة

- ولا شيء غير ذلك"!!

كما يدل على الطريقة الأولى - وهي طريقة الإعلانات وتزييف الأخبار وبت الريب والشكوك في الأذهان - حديث توجه به الرئيس الأمريكي "جون كنيدي" إلى الصحفيين والناشرين في أمريكا وناشدهم فيه أن يراعوا المصلحة العامة ومصلحة الدولة نفسها في كل ما يكتبون وينشرون، وأن يفرضوا على أنفسهم "رقابة تلقائية" على الأخبار التي تتسرب إلى صحفهم وكتبهم، وأن يسألوا أنفسهم دائماً: إلى أي حد يتعارض هذا الخبر أو ذاك مع أمن الدولة؟

ثم ضرب الرئيس الأمريكي على ذلك مثلا قال فيه:

إن بعض الصحف الوطنية في أمريكا نشرت أسراراً ما كان يستطيع أعداء الولايات المتحدة والعملاء الأجانب فيها أن يحصلوا عليها مهما بذلوا في ذلك من جهد، ولو كان ذلك عن طريق الرشوة أو السرقة أو الجاسوسية!!

أحيانا في المجتمع الدولي وواجبنا حيال هذه الأخيار:

في المجتمع الدولي تحرص كل أمة من الامم على أن تكون لها سمعة طيبة عن طريق الصحف والإذاعة ووكالات الانباء وغير ذلك من وسائل الإعلام. وتنظر الصحف الأجنبية إلى مصر بصفة خاصة، ودول الشرق الاوسط كله بصفة عامة - على أنها من أخطر المراكز الاستراتيجية والتجارية في العالم. ومن ها كان لمعظم الصحف التي تصدر في العالم الغربي عناية خاصة بأخبار هذه المنطقة، ثم تزايدت هذه العناية أخيراً بظهور

القومية العربية، وإنشاء جامعة الدول العربية، وقبول الدول العربية المستقلة أعضاء في هيئة الأمم.

غير أن قيوداً كثيرة وضع لتؤدي إلى نقص أخبارنا في الصحف الغربية.

ومن هذه القيود – على سبيل المثال – الرقابة. ومنها مصاعب السفر التي يتعرض لها المراسلون الأجانب من بلد عربي إلى بلد عربي آخر. وكان منها إلى وقت قريب النفقات الباهظة على البرقيات التي يبعث بها المراسلون إلى الخارج. ولكن حكومة الثورة خفضت كثيراً من هذه النفقات تيسيراً للمهمة التي يقوم بها المراسل الأجنبي في نقل أخبار الجمهورية العربية إلى الصحف الغربية. كما عمدت حكومة الثورة أيضاً إلى التخفيف من وطء الرقابة على هذه الأخبار التي يبعث بها المراسلون الأجانب إلى الخارج إيماناً منها بأن هذه الأخبار لابد من تسربها إلى البلاد الأجنبية. فلا ينبغي إذن أن تسترب إليها بصورة تسيء إلى سمعة الجمهورية العربية.

وهكذا أولت حكومة الثورة هذا الموضوع الأخير ما يستحق من عناية ورعاية، وساعدت بكل قوتها على نشر الاخبار التي تعبر تعبيراً صحيحاً عن وجية نظر الحكومة، وتعطي صورة صادقة عن الجهود التي تبذلها في سبيل إنهاض الشعب. أما "مصاعب السفر" فقد أخذت هي الأخرى تخف بعض الشيء. ونحن نأمل أنخ يأتي اليوم الذي نزول فيه شكوي المراسل الأجنبي من هذه المتاعب التي يلقاها في سبيل الحصول على "تأشيرة الخروج" ونحو ذلك.

إن الهدف الرئيسي من تيسير مهمة المراسل الأجنبي في الواقع إنما

هو العمل عن طريق أولئك المراسلين على تقديم صورة صحيحة عن بلادنا في جميع صحف العالم؛ لاسيما وأننا نحتاج إلى استيفاء الأخبار استيفاء يتكافأ مع الدعاية الصهيونية الواسعة التي تنظمها "إسرائيل" ضدنا، ولا تغتر عنها دقيقة واحدة.

ومن شأن القود والصعوبات التي تعترض المراسل الأجنبي أنها تجعله يعتمد على الشائعات أو المعلومات التي لا صحة لها. وهذا ما نخشى منه على سمعة بلادنا. والرقابة نفسها – إن نجحت أنها تمنع بعض الأخبار من الوصول إلى الخارج – فإنها لا تمنع من ظهور أخبار مشوهة عنا في صحف العالم الخارجي. ولذا أحسنت حكومة الثورة صنعا حين أخذت تخفف من هذا القيد شيئا فشيئا. فلعل هذه السياسة تفلح في حمل الصحف الأجنبية على معاملة الأخبار العربية بطريقة أدنى إلى العدل والحق. ولعلها كذلك تحمل تلك الصحف الأجنبية على أن تنتح الأخبار العربية مساحات أكبر في الصفحات التي تعالج فيها مثل هذه الأخبار.

وبهذه الطرق السالفة كلها نستطيع ان نقف أمام "إسرائيل" موقفا يحبط عملها ويفسد أمرها، ويقلل من أثر الدعاية المسمومة التي أضرت بنا ضرراً ليس إلى إنكاره من سبيل.

وقد يسأل القراء: ماهي أهم الصحف الغربية التي تولى أخبارنا شيئا من الأهمية؟

والجواب: أن من هذه الصحف "جريدة التيمس اللثدنية" – وقد تعودت أن تقدم صورة شاملة عن نشاط البلاد العربية – وهي تعتبر أن

الخبر الذي يأتي من القاهرة لا يقل في أهميته عن الأخبار التي تأتي عاصمة من العواصم الأوروبية أو الأمريكية. ولكنها توشك أن تقصر عنايتها على الأخبار السياسية. وقلما تعني بالأخبار السياسية. وقلما تعني بالأخبار الاجتماعية أو الثقافية.

ومن تلك الصحف أيضاً "جريدة النيويورك تايمس" الأمريكية. ولهذه الأخيرة عناية تامة بالتطورات الاقتصادية التي تحدث في البلاد العربية. ولها اهتمام كذل بتطورات السياسية والمجتمع .. والظاهر أنها تملك من الإمكانيات ما يعينها على تغطية الجوانب التي أشرنا إليها. ولكن لا ننسي مع ذلك ان "النيويورك تايمس" صحيفة متحيزة ضد العرب، وأن الصحيفة الأمريكية التي تقف مع العرب هي جريدة "كريستيان ساينس مونيتور".

أما الصحف الفرنسية – ومعها بقية الصحف الأوروبية – فإنها لا تعني إلا بإخبار الحوادث الهامة في البلاد العربية وفي الوقت نفسه ت همل الأخبار ذات الأثر الكبير في العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. ويعلق المراسلون الأجانب على هذا بقولهم: إن موقف الصحف الفرنسية من أبناء الشرق الأوسط يشبه موقف الجغرافي الذي يصف بعض البلاد فيكتفي بوصف قم الجبال العالية، ويهمل الحديث عن السهول والوديان وسائر المعالم الأخرى.

الحق – أن أخبارنا في الخارج مازالت بحاجة ماسة إلى الكثير من الشرح والتفسير حتى يفهمها القارئ الأجنبي. وهذا كله فضلا عن حاجة هذه الأخبار إلى عناية الصحف الأجنبية بها من ناحية المساحة المخصصة

لها، و من ناحية الدقة والأمانة في نشرها.

على أن هذا التفسير الذي تحتاج إليه الأخبار الخاصة بنا في الصحافة العناية يتطلب معرفة دقيقة بتاريخ بلادنا، وعاداتنا، وتقاليدنا، وثقافاتنا. وهذا ما يجهله المراسلون الأجانب عنا كل الجهل. ومن هنا تظهر خطور الواجب الملقي على الحكومة والشعب والصحافة من هذه الناحية.

فمتي نستطيع أن ننشر الكثير عن ثقافتنا الأسيلة وتاريخنا الحقيقي باللغة التي يفهمها المراسل الأجنبي؟

ومتى نستطيع أن ننشر العدد الكافي من الصحف القوية في ربوع أمريكا وأوروبا؟ كما فعل ذلك كل من مصطفي كامل والسيد على يوسف في أوائل هذا القرن؟

وفي كلمة واحدة متى يأتي اليوم الذي نستطيع فيه أن ننظم لأنفسنا وقضايانا من النشاط الإعلامي السليم ما نتاحض به الدعاية الصهيونية المتغلغلة في الغرب؟

"وبعد" فإن على الصحافة ووكالات الأنباء والإذاعة وجميع وسائل الإعلام في كل بلد من بلاد العالم في الوقت الحاضر أن تقوم بمهمة خطيرة كل الخطورة. وهذه المهمة الاخيرة هي تعريف شعوب العالم بعضها بعض. وقد أجمع الباحثون في الصحافة والإعلام على ان هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى لأمل المنشود – وهو السلام العالمي إن صح أن العالم الذي نعيش فيه صادق كل الصدق في طلب هذا السلام العالمي.

الصحافة المتخصصة

ومنها الصحافة التي تخاطب فئة خاصة أو قطاعا خاصا من قطاعات المجتمع أو هيئة واحدة من هيئاته. والمقصود بها كذلك جميع الصحف التي تعالج ففنا واحداً فقط من فنون الحياة لا تتعداء إلى سواء. وعلى هذا فالصحافة المتخصصة نوعان هما:

الأول: صحافة الفئات أو الهيئات أو القطاعات، كما نرى ذلك في صحافة العمال وصحافة المزارعين وصحافة الموظفين وصحافة الجيش أو الشرطة وصحافة الشباب وصحافة الأطفال وصحافة المرأة والصحافة المدرسية أو الجامعية.

الثاني: صحافة الفنون والعلوم – كصحيفة الأدب أو الموسيقي أو التربية أو الطب أو الهندسة أو الفنون على اختلافها ونحو ذلك.

والذي نلاحظه ان للقراء عناية كبيرة بالنوع الثاني أكبر من عنايتهم بالنوع الأول. ذلك أن القائمين على النوع الثاني غالبا ما يكونون من المثقفين الذين يرون أن لهم أفكاراً خاصة بهم وطموحا نحو التعمق في البحوث الفنية المتعلقة بهم. وهم بهذه الصحف التي يصدرونها أو تصدر لهم إنما يسيرون عن ذواتهم ويترجمون عن رغباتهم بالقدر الذي لا تتسع له الصحافة العامة في أغلب الاحيان.

على أننا في هذا المجال – مجال الصحافة المتخصصة التي هي من النوع الثاني – لم نبلغ بعد ما نريد، ولم ندرك بعض ما أدركته الأمم المتقدمة

في هذا السبيل.

أما النوع الأول فنحن فيه كذلك عند أول الطريق. وإن اكانت التطورات التي خضعت لها حياتنا في السنوات الاخيرة أصبحت تشجع على ظهور هذا النوع من الصحافة. بل أصبحت تلح فيه إلحاحا كبيرا على اعتبار انه ضرورة من ضرورات العصر الذي نعش فيه. ذلك ان الصحافة العامة مهما بذلت من جهد، ومهما اكثرت من عدد الصفحات، ومهما استخدمت من المختصين في كتابة الاحاديث والتحقيقات والأعمدة والمقالات، ومهما أضافت من أركان جديدة: كركن المرأة، وركن الطلبة، وركن الأطفال، وركن العمال – فإنها – أي الصحافة العامة– عاجزة عن استيفاء الأخبار في كل قطاع من هذه القطاعات؛ وفي كل هيئة من هذه الهيئات، أو من الجماعات.

على أنه من غير المستطاع أن يفهم حاجات الإنسان إلا الإنسان نفسه لاسواه. فكل من الشباب والعمال والموظف والتجار والزراع مطالب لا يفهمها ولا يقدرها إلا أفراد هذه الهيئة أو تلك الجماعة لابد أن تتوفر فيهم صفات خاصة من أهمها معرفة قدر كاف من "فن العلاقات العامة" – هذا جهة – ثم القدرة على التعبير عن مطالب الهيئة أو الجماعة وهذا من جهة ثانية.

والحكومة نفسها – في أية صورة من صورها – لا تستطيع تقدر شيئاً من مطالب الهيئات أو القطاعات إلا عن طريق ؟؟ المتخصصة وحدها.

وهكذا يقضي الواجب على الحكومة أن تهتم بقراءة الضرب من

الصحافة المتخصصة أكثر من اهتمامها بقراءة الصحة العامة. أما إذا كانت الحكومة مؤمنة بالمذهب الاشتراكي ؟؟ من أشكاله، فإن واحبها في هذه الحالة يكون أثقل ومسئول نحو الصحافة المتخصصة تصبح أضخم وأعظم.

الحقيقة أن مقياس التقدم الحقيقي في ميدان الأعلام ؟؟ لا يقاس في أيامنا هذه بالدرجة التي عليها الصحافة العامة بمقدار ما يقاس بالدرجة التي وصلت إليها الصحافة المتخصصة، ومعني ذلك أن هذه الصحافة الأخيرة أصبحت مقياساً صحيحاً لحضارة الأمم ونحن لا نستطيع أن نفهم الاشتراكية الصحفية إلا على ضوء الصحافة المتخصصة التي نشرحها الآن. بل إننا أمام هذا السيل الجارف من الصحافة المتخصصة التي ترد علينا من الخارج لنشعر بشيء من الخجل بسبب تخلفنا في هذا الميدان. كما نشعر بشيء من قلة الوعي الصحفي الذي يلزم الجمهور لمثل هذا الضرب من ضروب الإعلام. ولنضرب المثل هنا بنوع واحد فقط من أنواع الصحافة المتخصصة هو:

الصحافة العمالية:

لم تكد تظهر العناية بصحافة العمال في بلد كالولايات المتحدة قبل عام ١٩١٧ وذلك عندما خطب الرئيس ولسون في مؤتمر الاتحاد الأمريكي للعمال.

وكانت هذه هي المرة الأولي التي يلقي فيها رئيس أمريكي خطابا في هذا المؤتمر السنوي.

ثم شهدت فترة ما بين الحربين طائفة من الكتاب الإخصائيين في موضوع العمل والعمال. وشوهدت الصحف الأمريكية تستخدم هؤلاء الإخصائيين في تحرير الصفحات العمالية في الجرائد والمجلات، وتأخذ في تدريب محرر بها كذلك على تغطية الأخبار الخاصة بالعمال هنا وهناك. ثم تبع ذلك انتعاش كبير في اتحادات العمال من حيث هي. ونوقشت قضاياهم في اجتماعات مفتوحة ساعدت علي تنوير الأذهان، وكان لها اثر كبير في محيط العمال.

وفي عام ١٩٣٥ وافق الكونجرس الأمريكي على قانون العلاقات العمالية. ونبه القانون أصحاب العمل إلى الألاعيب التي يمارسونها ويحرمون بها العمال من أرزاقهم، ويجنون بها على أسرهم.

ومنذ ذلك التاريخ ازدادت العناية بأخبار العمال وبالصحافة التي تعالج مشكلاتهم وتحمي أرزاقهم وتوفر لهم. القدر المعقول من السعادة والرفاهية.

وقريب من هذا الذي حدث في أمريكا حدث قبله في مصر فمنذ مجئ الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ تأسست في البلاد شركات أجنبية رأسمالية استخدمت كثيراً من العمال الذين أخذوا كل يوم في الازدياد. وكان من الطبيعي أن تحدث المنازعات بينهم وبين أصحاب الأعمال. وكان لابد من تدخل الحكومة في كل ذلك. وفي سنة ١٩٠٨ نجح عمال الدخان – بعد إضرابات قاموا بها – في أن يؤلفوا لأنفسهم نقابة خاصة بهم. وحذا حذوهم في ذلك عمال الترام. ثم تألفت نقابة لأصحاب الصناعات اليدوية في سنة ١٩٠٩. وشجع الحزب الوطني يومئذ على تكوين النقابات لتعتمد

عليها الحركة الوطنية. ومنذ ذلك اليوم ارتبطت الحركة العمالية في مصر بالحركة الوطنية، أو بحركة التحرير القومي في البلاد. فتنافست الأحزاب السياسية والملك في التقرب من العمال والاعتماد عليهم في الوصول إلى أهدافهم الخاصة والعامة.

ومن هنا ندرك أن العمال لم يكن لهم وجود ما في شكل هيئة أو نقابة أو جماعة قبل أوائل القرن العشرين، حين بدأت الحركة العمالية بقيام عمال الدخان وعمال الترام ببعض الإضرابات التي أشرنا إليها.

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ استدعت الحكومة المصرية "مسيو هارودل بتلر" وكيل مكتب العمل الدولي ليكتب تقريراً عن أحوال العمال في مصر؛ وليقترح الوسائل لرفع مستواهم المادي. وكان هذا التقرير سبباً في إنشاء "المجلس الاستشاري الأعلى للعمل"، وسبباً في صدور التشريعات العمالية بعد ذلك.

والمهم أن الصحافة المصرية وقفت وراء العمال في أثناء هذه الحركات تؤازرهم، وتساندهم ظهورهم، وتطالب بحقوقهم. وكان من أولي الصحف في هذه المؤازرة صحيفة "الاهرام" وصحيفة "الأهالي" لمحررها الأستاذ عبد القادر حمزة وصحف أخرى كثيرة.

وكان من نتيجة هذه الجهود التي بذلتها الصحافة أن انضمت مصر إلى هيئة العمل الدولية في ١٩ يونية سنة ١٩٣٦. وتلا ذلك صدور قوانين جديدة بِأن العمال ونقابات العمال والاعتراف رسمياً بهذه النقابات. ثم استطاع العمال أن يالفوا لهم ماي سمي "باللجنة العمالية للتحرير

القومي" في ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٥.

ومنذ ذلك التاريخ بقي العمال في مقدمة الكفاح القومي الذي بلغ أوجه في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، كما بلغ درجة عالية جدا في عام ١٩٥١ حين ألفيت المعاهدة التي كانت قد أبرمت بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦. وفي العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ – كان للعمال أكبر نصيب من الكفاح القومي في كل من مصر وسوريا. فقد كسر العمال السوريون أنابيب البترول في سوريا، وعطلوا بذلك الحركة التجارية عبر قناة السويس، وخسرت من هذه الحركة جميع البلاد الأوروبية؛ وخاصة انجلترا وفرنسا.

* * *

تكلف لك أيها القارئ ذكر هذا التاريخ الطويل في كل من مصر وأمريكا لكي أقول لك بعد ذلك: إنه إذا كان لهذا القطاع من قطاعات الأمة – وهو قطاع العمال– كل هذا البلاء في ميدان الجهاد الوطني، فقد أصبح من واجب الحكومات أن تأخذ بيدهم، وأن تنصفهم، وأن توفر لهم الإمكانيات التي تساعدهم على إصدار الصحف العمالية على اختلافها. والذي نعرفه جيداً ان وزارة الشئون الاجتماعية بدأت تعني بهذه الناحية عناية طيبة. وأصدرت بالفعل مجلة "الكفاية الإنتاجية".

غير أننا نرجو مزيداً من هذه العناية، كما نرجو أن تتسع هذه الصحافة العمالية للبحوث العلمية الدقيقة التي يقوم بها متخصصون أيضاً في هذه الناحية.

إن الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها بحال ما، هي أن العامل في بلادنا بحاجة إلى أن يرتفع مستواه ماديا ومعنويا وخلقيا. فالعامل لا يذهب ولم يذهب في الماضي إلى المدرسة التي تعلمه كل هذه الأشياء. فلتكن الصحيفة العمالية من جانب، ولتكن إدارة العلاقات العامة في كل شركة أو مؤسسة من جانب آخر بمثابة المدرسة التي يتعلم فيها العامل كل ذلك، أو الوسيلة التي يصل بها إلى هذه الأغراض التي أشرنا إليها، وبهذه الطريقة وحدها نستطيع ان نخلق من العامل مواطناً صالحاً منسجما مع المجتمع الذي يعيش فيه.

* * *

إن كتابا صغيراً كهذا الكتاب لا يتسع لضرب أمثلة أخرى من الصحافة المتخصصة غير صحافة العمال. غير أنه في ميدان الصحافة المتخصصة ينبغي أن نبذل قصاري الجهد في إنشاء الصحافة المختلفة لشتي القطاعات الأخرى في الامة. فلكل قطاع منها مشكلاته الخاصة التي لا يفهمها إلا الدارسون لها، والمتقطعون للعمل من أجلها، والراغبون في الإفادة الصحيحة من جميع هذه القوى الشعبية الهائلة. وكما قلنا — وستعيد القول في ذلك — إننا لا نفهم الاشتراكية الصحفية إلا على أساس من الصحافة المتخصصة: ومعني ذلك أننا نوجب على كل قطاع أو هيئة أو جماعة في الشعب أن تكون له صحيفته التي يختص بها، ويبلور آراءه وأفكاره ومطالبه في صفحاتها.



الصحافة الإقليمية

ظهرت الصحافة الإقليمية في مصر منذ أواخر القرن الماضي. ومارس المصريون هذا النوع من الصحافة في أقاليم شتي تذكر منها على سيبل المثال:

١- مدينة الفيوم. وكان أول ما ظهر بها صحيفتان أسبوعيتان صدرتا في عامي ١٨٩٤، ١٨٩٦.

٢- مدينة المنصورة. وكان من أولي صحفها ثلاث صحف أسبوعية ظهرت في الأعوام ١٨٩٧، ١٩٠٣، ١٩٢٥ على التوالي.

٣- مدينة الإسكندرية. وقد صدرت بها صحف كثيرة يمكن أن نعد منها إل سنة ١٩٢٥ ما لا يقل عن عشر صحف أسبوعية في أغراض مختلفة ما بين سياسية وأدبية وتجارية وقضائية. ومن هذه الصحف على سبيل المثال: البصير، والسفير، والرقيب، والإسكندرية، والشرق، والبصير القضائي وغيرها.

٤- الزقازيق – ومن أولي الصحف التي صدرت بها ثلاث هي:

الشرقية في عام ١٨٩٩ – والشرقية كذلك عام ١٩١٤ ومنبر الشرقية عام ١٩٢٥.

٥- الصعيد – وقد صدرت فيه صحف قليلة جداً. من أولاها صحيفتان هما: صحيفة الإنذار التي صدرت بالمنيا سنة ١٩٠٠، وصحيفة الصعيد التي صدرت سنة ١٩٠٤.

ذلك كله فضلا عن صحف صغيرة ظهرت في كل من حلوان والسويس وطنطا في السنوات ١٨٨٧، ١٩٢٤، ١٩٢٥، على الترتيب.

* * *

هذا تاريخ مجمل لصحافتنا الإقليمية من حيث الكم. أما من حيث الكيف فنستطيع أن تقول بإيجاز عن تلك الصحف الإقليمية، إنها لم تكن تعرض لأكثر من الشئون التجارية والقضائية الأدبية ولبعض الشئون السياسية. وغني عن البيان أن تلك الصحف المحلية لم تستطع ان تقف بحال ما إلي جانب صحف العاصمة، ولا كانت تستطيع ان تغني غناءها بصورة ما، ولا كان لها من إمكانيات الصحف العامة شيء يستحق الذكر.

بل إن كل ما قلنا عن الصحافة المتخصصة يتطبق انطباقا اصدق وأوسع على الصحافة الإقليمية. على إن فرص الصحافة الإقليمية في وقتنا الحاضر أعظم من أي وقت معني. فنحن نعيش الآن في نظام الحكم المحلي. وهو الحكم الذي يرتكز على القاعدة الشعبية الكبيرة التي تعرف "بالاتحاد الاشتراكي العربي".

والمعروف أن الوظيفة الاساسية للصحافة في المجتمع هي العمل على نجاح النظام القائم بكل الطرق الممكنة، وإيجاد الشعور التام بالاطمئنان إلى استقرار هذا النظام، وتوطيد أركانه، وإرساء القواعد التي يقوم عليها.

وقد فرغ الشعب في داخل الجمهورية العربية من تحديد الإطار العام للحياة التي اختارها لنفسه؛ هو الإطار الاشتراكي ثم وكل الشعب للاتحاد الاشتراكي العربي امر المحافظة على هذا الإطار العام. ومن ثم ظهرت في

المجتمع ضروب من القيم الجديدة أخذت طريقها إلى العقول والنفوس. وإليها يهدف المواطنون جميعاً في اقوالهم وآرائهم. ومن هذه القيم ان الأفراد في هذا المجتمع أصبحوا يشعرون أنهم محسوبون عليه ومسؤلون عن القيام بعمل يعملونه في صالحه: كل على قدر طاقته وكل بمقدار ما تسمح به مواهبه والمواطنون في المدن والقرى سواء في هذه الناحية. ثم منها – أي من هذه القيم – إحساس المواطن الحديث بأن وقته ليس له بمقدار ما هو للمجتمع الذي ينتسب إليه. وهاذ الإحساس الدقيق بقيمة الوقت هو ما يدفع المواطن الصالح إلى استغلال وقته في كل ما يعود بالمنفعة الحقيقية على الوطن. ثم من هذه القيم العمل على أساس من تكافؤ الفرص – لا فرق في ذلك بني أهل الريف وأهل العاصمة.

وفي ذلك ما يحتم على الدولة. والمجتمع تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين حتى ينتفع بجميع أفراده وحتى يتمكن من تعبئة القوى الشعبية الكاملة في سبيل الوصول إلى حياة أفضل.

ثم إن نظام الحكم المحلي يقسم الجمهورية المصرية إلى محافظات؛ تشكل كل محافظة منها وحدة مستقلة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معني. ونظن أنه لا حياة لكل وحدة منها إلا بالجانب الإعلامي الذي يتمثل في الإقليم الواحد أو المحافظة الواحدة بصور شتي؛ أيسرها وأقبلها للتنفيذ السريع هو الصحافة الإقليمية.

من هنا أصبحت هذه الصحافة ضرورة من ضرورات الحياة الجديدة، ولا عذر لوحدة من الوحدات التي تتألف منها الجمهورية العربية في

التخلف عن بلوغ هذه الغاية.

وإذا كان من أهداف العهد الجديد – او أهداف الاتحاد الاشتراكي بالتحديد – هدف يرمي إلى إشراك الشعب اشراكا فعليا في خطط التنمية والإنتاج، وهدف آخر يرمي إلى تكوين القيادات الشعبية الواعية في كل ميدان، فمعني ذلك أيضا أن الأقاليم التي تنقسم إليها الجمهورية أصبحت مسؤولة أمام الشعب كل ممثلا في الاتحاد الاشتراكي عن تكوين هذه القيادات، وتحقيق كل هذه الأهداف. ولاشك ان أيسر وسيلة ديموقراطية لذلك هي إنشاء صحيفة تعبر عن آراء الإقليم وتكون في الوقت نفسه مدرسة يتخرج فيها القادة في جميع الميادين. وهذا وذاك يدعونا إلى الكلام عن:

وظائف الصحافة الإقليمية

يقولون عن المحافظة إنها صورة مصغرة من الدولة. وللدولة مرافقها العامة التي تمرقها. فهناك مرفق الزراعة والري. وهناك مرفق للصناعة، والتجارة والتعليم، والعلاج، والمواصلات، واستغلال الكنوز التي يمتاز بها إقليم عن سواه.

وكما أن العاصمة تعني بجميع هذا المرافق عن طريق الصحافة العامة حينا، والصحافة المتخصصة حينا آخر، فلا بأس من أن تسلك الصحافة الإقليمية هذا السبيل، وتسير على هذه الخطة، ولتبدأ بالأولي ثم تثني بالأخيرة. ولتكن الصحيفة الإقليمية منبراً عاما لجميع المواطنين القادرين على التعبير عن حاجة الإقليم، ولتفتح الصحيفة الإقليمية أبوابا لهم جميعا.

ولتحرص على تسجيل النشاط الذي يدور في المراكز المدن والقرى التابعة للإقليم. ولتقل للمحق إنه على حق وللمخطئ إن الفرصة مازالت أمامه لتصحيح الخطأ الذى وقع فيه. أما المواطنون الذين أظهروا نشاطا أكبر من نشاط إخوانهم، وسجلوا في ميدان التنمية والإنتاج أرقاما أعلى من أرقامهم، فيجب على الصحيفة على الصحيفة الإقليمية أن تشيد بهم، وأن تقدمهم للمجتمع الإقليمي على أنهم نماذج طيبة يجب أن يحتذي. ذلك ان الغرض من الصحافة الإقليمية في الواقع أن تكون –كما قلنا – منبرا حرا لكل مواطن في القرية أو المدينة أو الهيئة أو المصنع أو الشركة أو المؤسسة. وفي استطاعة المواطن المنتمي إلى واحدة من هذه الجهات أن يعبر عن رأيه في كل مشكلة من المشكلات التي يحسها بنفسه، ويلمس آثارها بيده. ويمكن أن يعبر عن ذلك تعبيرا مبنيا على الإحساس بالتجربة. ولهذا نجد الصحافة الإقليمية في الجمهورية العربية بادية النقص من جانبين:

الأول – هو الجانب الفني البحث – فالصحف الإقليمية إلى الآن صورة مصغرة من صحف العامة. وليست صورة دقيقة من الإقليم أو المحافظة. ولا تتسع بوصفها الحالي لجميع المواطنين أو للقادرين منهم على التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم في الإقليم أو المنطقة.

وهكذا فقدت الصحافة الإقليمية عندنا علة وجودها، ومازالت تفتقد هذه العلة إلى اليوم.

والثاني – هو الجانب الاقتصادي– إذ المفروض أن الصحيفة الإقليمية من حقها أن تتمتع باستقلالها التام وحريتها الكاملة، وبقدرتها

على نقد الحاكم وتوجيه المواطن. من ثم وجب أن تكون الصحيفة الإقليمية مشروعا متكاملا له مقوماته في حدود المحافظة التي تظهر بها. ولا ينبغي للصحيفة الإقليمية أن تكون في طبعها وإخراجها وتوزيعها عالة على صحف العامة. كما هو حادث في هذه الصحافة إلى وقتنا هذا.

صفات رئيس تحرير الصحيفة الإقليمية وواجباته:

مما لا شك فيه أن نجاح هذا المشروع يعتمد اعتماداً تاما شخصية رئيس التحرير في الإقليم. وهو في البلاد الرأسمالية كأوروبا وأمريكا كثيرا ما يكون رجلا من رجال الأعمال وثق به مواطنوه وأحبوه وأحلوه مكانا مرموقا بينهم؛ حتى أصبح نجاحه في حياته مرهونا بهذا الحب وهذه المنزلة التي أصبح يستحقها باعتباره الرجل الذي ينفخ من روحه في الإقليم، ويبعث فيه الحياة الكاملة من جديد. وكثيرا ما يكون هذا الرجل الخطير – وهو رئيس التحرير – مالكا المطبعة.

وفي الخطير – وهو رئيس التحرير– مالكا المطبعة. وفي وجود هذه الآلة الأخيرة وببقية الآلات أو الأجهزة التي تحتاج إليها الصحيفة في داخل الإقليم ما يروج للحركة التجارية والصناعية، ويحدث فيها انتماشا ملحوظا من هذه الناحية. ثم إن رئيس التحرير في الإقليم هو المسؤول الأول عن الثقافة – ولا أقول التعليم أو التربية – فالتربية في ذاتها عمل من نوع آخر تقوم به المدارس والمعاهد. وفي وسع رئيس التحرير أن ينظم سلسلة من المحاضرات، وأن يفتح صدر صحيفته للكثير من المناقشات والندوات، وذلك في الموضوعات التي تهم الإقليم أو المنطقة. وعليه في جميع هذه

الحالات أن يتخذ لنفسه موقفا وسطا حيال المشكلات العامة، والآراء التي ترد عليه في كل مشكلة منها، وعليه أن يتدرع بالشجاعة في كل ذلك. فإن الشجاعة تؤتي ثمارها ولو في المدي البعيد.

ولقد يستطيع رئيس التحرير الإقليمي أن يقترح تحسينات في بلدة أو قرية، ولو كانت هذه التحسينات ضارة بمصالح نفر قليل من المواطنين ممن يجرون وراء المصالح الخاصة، أو ممن لا تعنيهم المصلحة العامة. كما يستطيع أن يواجه باقتراحاته جميع الذين في أيديهم السلطة. وفي إمكانه كذلك أن يقنع الأغنياء من رجال الطبقة التي نشير إليها بالمساهمة الفعلية فيما يدعو إليه من المشاريع. وقد يجرؤ رئيس التحرير أحياناً فينقد الحكومة المركزية في العاصمة نفسها متي لزم الأمر.

إن الصحيفة الإقليمية بهذه الأوضاع التي أشرنا إليها تستطيع أن تقوم مقام المجلس والمدرسة الشعبية والمسجد والنادي في وقت معا. وهذا كله فضلا عن أنها تقوم بعملها الإعلامي الذي وجدت له في الأصل. ولذا فهي في رأيي يجب أن تكون مقدمة في القرية والمدينة على جميع المرافق السابقة.

هذا كله بشرط واحد فقط، هو أن يختار لها – أي للصحيفة الإقليمية – خبر من في المنطقة أو الإقليم من رجال يدركون مهمتهم ويقدرون موقفهم ويحسون بالغيرة الشديدة على رفاهية المواطنين، وبالفرح والسرور والفخر العظيم من أجل الدور الخطير الذي يلعبونه لفائدة المواطنين. وكم يكون رئيس التحرير فخورا حين يأتي إليه أحد المواطنين في

الإقليم ليسأله المساعدة في مشكلة معينة، أو يرجوه المعاونة في تنفيذ مشروع من المشروعات النافعة؟! وهكذا تستطيع الصحيفة الإقليمية الناجحة أن تعكس حياة القرية أو البلدة، وأن تعكس حياة القرية او البلدة، وأن تعكس مراحل الكفاح فيها، وتصور الآمال اليت يأمل فيها بنوها. وأهم من هذا أو ذاك أن هذه الصحيفة تساعد على تنسيق العمل في جميع المنظمات الخاصة بالمدينة.

وكما تكون الصحيفة في العاصمة مسئولة عن جابن التسلية والترفية، كذلك يدب أن تكون الصحيفة التي تصدر من المحافظة أو الإقليم مسئولة من هذا الجانب الأخير. فلا ينبغي لها أن تسقطه أو تقلل من أهميته. ولست بحاجة إلى القول بأن مشكلاتنا الريفية لا حصر لها، فهناك مشكلة الفقر، وهناك مشكلة التعطل، وهناك مشكلة المرض، وهناك مشكلة الجهل، وهناك مشكلة الكسل العقلي والخمول الذهني وعدم الرغبة في التقدم. ولا سبيل إلى إصلاح كل ذلك أو السعي في الوصول إلى حلول صحيحة لهذه المشكلات إلا بطريق الصحافة الإقليمية. ومع هذا وذاك فلا أنصح مطلقا بإهمال جانب الترفية والتسلية في هذه الصحف.

نعم – للصحافة الإقليمية في بلاد الغرب شأن كبير وخطر جليل. ولكن ظروف القوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية مخالفة كل المخالفة لظروفنا نحن من جميع هذه النواحي. ومن ثم أصبح لكثير من تلك الصحف الإقليمية في بلاد الغرب رأي مسموع في جميع أنحاء العالم المتمدن.

ومن هذه الصحف الإقليمية على سبيل المثال، الجريدة الإنجليزية المسماة مانشستر جرديان – بل إنه يصح يقال إن معظم الصحف الإنجليزية والأمريكية صحف إقليمية. والسبب في ذلك راجع كما قلنا، لظروف كثيرة، منها الظروف الجغرافية. فإن الناظر إلى خريطة الولايات المتحدة على سبيل المثال – يجد أنها مربعة الشكل، منقسمة إلى ولايات كثيرة؛ كل ولاية منها تؤلف وحدة سياسية وجغرافية مستقلة عن الوحدات الأخرى.. وفي مثل هذه الوحدات أو الهيئات تزكو الصحافة الإقليمية، وتصبح ضرورة من الضرورات الاجتماعية.

حسبنا نحن في الشرق أن ننهض بالصحافة الإقليمية نهضة حقيقة لنؤدي بها بعض الأغراض الرئيسية التي سبقت الإشارة إليها. حتى إذا نمت هذه الصحافة وترعرعت وشبت قليلا عن الطوق أصبح في مقدورها أن تشارك في السياسة الدولية، وأن يكون لها رأي في الاتجاهات العالمية، أو تكون لها مشاركة فعالة في الحركات الثقافية كما تفعل ذلك بعض الصحف الإقليمية في كل من إنجلترا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

مستقبل الصحافة الإقليمية:

يتوقع الكثيرون تقدما كبيراً ونجاحا عظيما لنظام الحكم المحلي. ويرون أن هذا الحكم سينيح لسكان الجمهورية العربية فرصاً كثيرة أشرنا إلى بعضها في الفصول السابقة، ونشير إلى شيء منها كذلك في هذا الفصل فمنها أنه سيكون من شأن هذا النظام خلق المناقشات بين المواطنين من أجل النجاح في الانتخابات لمجالس القرية أو المدينة أو "مجلس المحافظة"

نفسه. ومتى وجدت حركة انتخابية على هذا النطاق فإنها خليقة بأن تحدث نشاطاً سياسيا واجتماعياً ملموسا في داخل الإقليم.

ومعني ذلك باختصار شديد: أن التجربة التي مرت بالأمم الغربية في مجال الصحافة الإقليمية ستنتقل إلينا، وسيكون من نتائجها ظهور بعض الشخصيات على مسرح السياسة الداخلية أو الخارجية تستطيع الترقي في داخل هذا النظام الذي يتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي، ونظام الحكم المحلي إلى أن تصل إلى مكان القيادة أو الوزارة عن استحقاق وجدارة!!

مثل هؤلاء الأشخاص سيعتمدون في المستقبل القريب اعتماداً قويا على الصحافة المحلية. وبهذا الطريقة تصبح هذه الصحافة أداة خطيرة من ادوات الديموقراطية الصحيحة. ثم إن هذه الصحافة إذا سارت على النهج ا لقويم فسوف تكون مركز إشعاع فكري عظيم وإشعاع اقتصادي أيضاً. وإذا تركنا التأثير الفكري جانباً، وأشرنا بإيجاز إلى التأثير الاقتصادي: فسنري أن الصحيفة الإقليمية لا بدلها –كما قلنا – من "مطبعة" ومن "مكتب توزيع" ومن عمال وموظفين ومحررين، ولا غني لها كذلك عن "الإعلانات" الكثيرة والمشروعات الكبيرة التي يمكن أن تعتمد عليها في زيادة الإيراد. ومن شأن هذه العوامل كلها أن تخلق في الإقليم نشاطا اقتصاديا ملموساً، وارتفاعا كذلك في مستوي المعيشة.

وغني عن البيان أن الصحافة في جميع المرافق الصحية والثقافية والزراعية والصناعية والتجارية في داخل الإقليم، يجب أن تكون هي الرائدة والموجهة والآخذة بأيدي المواطنين إلى الغاية المنشودة في جميع الميادين. ثم

ماذا بعد ذلك؟

إن أهم ما ننتظره من الصحافة الإقليمية في خاتمة المطاف أن تنهض بالأقاليم والمحافظات التي تصدر فيها، وأن يكون الغرض الأول والأخير من هذه النهضة التي تقوم بها أن تجعل من هذه المحافظات مناطق نشاط وحيوية وإنتاج وحركة لا تقل في مجموعها عن الحركة أو الحيوية التي يجدها الناس في العاصمة. ولكن لم يتطلع المجتمع الحالي إلى هذه الغاية الأخيرة؟ إن المجتمع الحالي يتطلع إليها لأنه ينظر إلى العاصمة في الوقت الحاضر، فإذا هي مكتظة بالمواطنين الذين يفدون إليها من القرى والمدن والمراكز سعياً وراء الرزق، وسعياً في الوقت نفسه وراء التمتع بآثار الحضارة والمدنية والتسلية التي يظنون أنها متوفرة في عاصمة كبيرة كالقاهرة. وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحنا نشكو الآن من ازدحام السكان في العاصمة إلى الدرجة التي لا تظن أن لها نظيراً في العواصم الاوروبية او الأمريكية في عالم اليوم.

في وسع الصحافة الإقليمية إذن تحت نظام الحكم المحلي أن تعين بطريقة غير مباشرة – ولكنها طريقة ناجحة – في حل هذه المشكلة فتحيل المدن والقرى – كما قلنا – إلى مراكز حياة ونشاط وحركة ورفاهية. ومن شأن هذا كله ان يصرف المواطنين عن العاصمة، ويحبهم في الأقاليم ا لتي نشأوا بها وعاشروا أهلها واعتادوا هواءها وماءها.

يقولون إن من أهم أسباب تأخر الريف ذلك الانعزال الكبير أو الهوة السحيقة الموجودة بين الباحثين العلميين والخبراء الفنيين في العواصم من

جهة، وبين القرويين الذي يعيشون ويعملون في الأرض بالطريق التقليدية الموروثة من جهة ثانية.

ولا شك في ان هذا السبب صحيح في جملته. ولا شك كذلك في ان التقليل من هوة ذلك الانعزال أو الانفصال، هو هدف الدول جميعا في الوقت الحاضر. ومن أسبقها الجمهورية العربية التي تتسعي جاهدة في الوصول إلى مصاف الدول الأجنبية. والصحافة الإقليمية إذا وضعت نصب عينها كل هذه الأهداف ستجد مجالا فسيحاً للعمل المثمر، وتقوم بخدمة جليلة للوطن، وتشع النوع المضيء في ظلام الريف العربي، وتبث القوة والعافية في هذه الأصقاع التي حرمت طويلا من كل هذه النعم!

الصحافة في المجتمع الرأسمالي

عرفنا فيما مضي كيف تتحول الصحافة إلى أداة من أدوات الشر والدمار إذا هي كانت سيئة القصد مدخولة الضمير من ناحية عرض الأخبار. ونريد الآن أن نعرض لأخطار أخرى تهدد الصحافة الحديثة في المجتمع الرأسمالي.

الصحافة والإعلان

الصحافة في البلاد الديمقراطية الرأسمالية غيرها في البلاد الديمقراطية الاشتراكية. إنها في الأولي شديدة الحاجة إلى الإعلانات تعتمد عليها اعتمادا يوشك أن يكون تاما في جلب الأموال اللازمة لحياتها، والتي هي بمثابة الدم الحقيقي يجري في عروقها. ولكن الصحف في المجتمع الاشتراكي لا تبلغ هذه الدرجة العالية من الحاجة إلى المال، إذ الحكومة في هذه الحالة تنظر إلى الصحيفة نظرها إلى الكتاب أو الخبز ونحو ذلك. فكما أنها – أي الحكومة الديمقراطية الاشتراكية – تدفع من أموالها الشيء الكثير ليصل الرغيف أو الكتاب الشعبي إلى الجمهور فكذلك تفعل مثل ذلك بالقياس إلى الصحيفة. ومن هنا يقل اعتماد الصحافة في البلاد الاشتراكية على الإعلانات، ولا تعتمد عليها اعتمادا تاماً في جلب الإيرادات اللازمة لحياتها لصدورها معني ذلك أن الصحيفة في المجتمع الرأسمالي لابد أن تخضع خضوعا تاما للإعلان؛ تسعي وراءه، وتحاول أن تظفر بأكبر عدد منه حتى تصبح من الصحف الغنية في السوق: وبذلك تثبت قدمها في الميدان وتكبر إمكانياتها مع الأيام، ويعود

عليها كل ذلك بالتقدم الواضح في الإخراج والموضوعات. ومتى بلغ الصحيفة هذا الحد من التقدم الفني أو الأدبي عاد عليها ذلك بسعة الانتشار.

ومتى بلغت حداً مرموقامن هذه السعة أصبحت محط أنظار المعلنين الذين يجرون وراء الصحيفة ذات الرقم القياسي في التوزيع. ولكن ترى ماذا تكون النتيجة لهذا النجاح؟ إن نتيجة هذا النوع المادي من النجاح أن تزعم الجريدة أنها سيدة نفسها، وليس لأحد سلطان عليها إلا سلطان الإعلان. أما الحكومة وأما الشعب فإنها لا تخضع لسلطانهما بحال من الأحوال.

ولكن ما أذل جريدة لها مثل هذا النفوذ المزعوم والسلطة الموهومة!

إنه لامفر لهذه الصحيفة من أن تكون عيدة ذليلة للإعلان.

ومن أسوأ مظاهر هذه العبودية الحقيقية إخلال الصحيفة في هذه الحالة بالصالح العام.

ففي سبيل الإعلان تجد الصحيفة نفسها أحيانا تحت سيطرة الدخلاء وعملاء الاستعمار!

وفي سبيل الإعلان تجد الصحيفة نفسها كذلك عابثة برغبات الشعب ورغبات الحكومة على السواء!

وفي سبيل الإعلان تضحي الصحيفة بكثير من القيم والمبادئ والأفكار التي لجمهور القراء!

وبهذه الطريقة تصبح الصحيفة فريسة لطغيان الاحتكار وسيطرة رأس المال!

والصحف الرأسمالية التي من هذا النوع هي التي تعتمد عليها "إسرائيل"

في كل من البلاد الأوروبية والبلاد الأمريكية. فإن إسرائيل تستطيع هناك أن تشتري هذه الصحف بالمال – في ثوب إعلان. وكذلك تفعل إسرائيل بكثير من وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة والسينما والتليفزيون.

ومن هنا تستطيع أيها القارئ أن تتصور عظم الجهد الذي لابد أن تبذله الجمهورية العربية في سبيل دحض هذه الحركة الإسرائيلية التي تهدف إلى شراء الذمم هنا في تلك البلاد، مع أن هذه الصحف الرأسمالية في كل من أوروبا وأمريكا لو فطنت إلى أنها بهذا السلوك إنها تضر بقضية السلام لاختارت أن تسلك سلوكا آخر فيه تغليب للضمير الصحفي على الدافع المادي، وتقديم لقضية السلام العالمي على قضايا الحرب والدمار. فما على تلك الصحافة الرأسمالية إلا أن تنشر الحق عن الجمهورية العربية وأهداف هذه الجمهورية. وهيهات أن تفعل ذلك في يوم من الأيام.

أما في المجتمع الديمقراطي الاشتراكي فإن هذا الخطر – خطر الإعلان – يبدو بعيداً عن الصحف. بل إنه يزول زوالا تاما في ظل التأميم. ومعلوم أن الصحافة عندنا في الجمهورية العربية خاضعة لقانون يسمي (قانون التنظيم). وهو القانون الذي سنشير إليه فيما بعد. والمهم هنا أن نقول إن "التنظيم" شيء و "التأميم" شيء آخر وسنشرح الفرق بينهما في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

الصحافة والاحتكار:

كذلك يشكو المجتمع الرأسمالي مر الشكوى من نظام اظهر في عالم الجرائد والمجلات؛ وهو نظام "التكتلات الصحفية". ومعناه تجمع سلسلة

كبيرة من هذه الجرائد والمجلات في يد رجل واحد فقط، أو شركة واحدة فقط. وحجتهم في ذلك ان الخسارة الناجمة من حلقة من حلقات السلسلة يعوضها الربح الناجم من حلقات أخرى في هذه السلسلة. ومن ثم تحتفظ السلسلة الصحفية بكل قوتها، وتضمن بقاءها وسعة نفوذها في المجتمع التي تصدر بها.

بدأت هذه الظاهرة في إنجلترا عقب الحرب العالمية الأولى. وبلغت أوجها منذ عام ١٩٣٠. وما زال سلطانها يتسع إلى اليوم. واشتهر في إنجلترا من أصحاب التكتلات الصحيفة الظاهرة "لورد يبفر بروك". وسيطر هناك على أكثر من أربع صحف. كما اشتهرت في تلك البلاد خمس شركات كبيرة.

منها شركة "كيمزلي" – وتملك ستاً وعشرين صحيفة. وشركة "وستمنستر" وتملك أربعاً وخمسين صحيفة. ثم بلغت أزمة الاحتكار أوجها في الصحافة البريطانية في أيامنا هذه حتى أصبحت تهدد الرأي العام في إنجلترا. ومن أجل ذلك اجتمعت "لجنة التحقيق الملكية البرلمانية" لمناقشة هذه المشكلة القائمة. وقد كثير من نواب حزب العمال استجوابات كثيرة لمستر ماكميلان. ومع ذلك لم تستطع اللجنة أن تصل إلى حل لهذه المشكلة.

أما في أمريكا فقد بدأت هذه الحركة أيضا مع بداية الحرب العالمية الأولي. واشتهر بها رجال منهم "فرانك مونس". ومنهم "سيكريبس هيوارد".

ثم ظهر من بعدهما رجل اسمه "هيرست".

وفي سنة ١٩٢٢ كان هذا الأخير يمتلك مالا يقل عن اثنتين وعشرين

صحيفة. ثم ارتفع هذا العدد إلى اثنتين وأربعين!!

بهذه الطريقة استطاع رأس المال في تلك البلاد أن يسيطر سيطرة تامة على الصحف. ومنذ ذلك الوقت والرأي العام واقع تحت رحمة حفنة قليلة من الناس لا يتعدون أصابع اليدين معا.

غير ان الذي لاشك فيه أن الناس في كل زمان ومكان يحبون أن يكون لهم رأي مستقل في كل ما يتصل بشئونهم الداخلية والخارجية. وأني لهم ذلك وقد حيل بينهم وبين ذلك، فقد اعتدى أصحاب السلاسل الصحفية على حرية الآخرين من غير أصحاب السلاسل الصحفية، وحرموهم التعبير عن آرائهم، والمشاركة الحقيقية في بناء المجتمع على النحو الذي ترضاه نفوسهم وعقولهم وتهفو إليه آمالهم وأمانيهم.

ويهمنا أن ننبه هنا إلى أن من مصلحة الاستعمار في وقتنا هذا، ان تبقي هذه الشركات الصحفية الكبيرة وأنه يحرص عليها حرصه على بقاء الشركات التي تتجر بالسلاح وغيره من أدوات التدمير في العالم، فإن بالإبقاء على هذه الشركات التي تمثل سيطرة رأس المال يستطيع الاستعمار أن يؤثر ففي الدول الضعيفة المتخلفة من جهة، وأن يخيفها ويزعجها ويهددها بالحرب من جهة ثانية.

كما يقول الزعيم نهرو إن أي تفكير في السلام معناه إفلاس تام لشركات الأسلحة. ونحن نضيف إلى ذلك أن أي تفكير في تحرير الشعوب وإقالتها من عثرتها معناه القضاء التام على التكتلات الصحفية.

وباختصار تام يمكن أن يقال إن حرية الصحف لا يهددها شيء قدر

ما تهددها التكتلات الصحفية التي يملكها عدد قليل من الأفراد يسيطرون بها سيطرة تامة على الرأي العام، ويحرمون بها غيرهم من المشاركة في تكوين هذا الرأي.

الصحافة والحرب:

سبق ان تحدثنا عن "الصحافة الصفراء أو الصحافة المثيرة. وقلنا إنها تضر بالمجتمع شعبا وحكومة. غير أن هذه الصحافة المثيرة إنما تقترن بالمجتمع الرأسمالي، وتعتبر سمة من سماته أكثر مما تقترن بالمجتمع الاشتراكي وتعتبر معلما من معالمه.

ثم إن الصحافة المثيرة لا تكتفي بنشر سمومها في الداخل. بل تنشرها كذلك في الخارج. السبب في ذلك أنها صحافة تعيش على الحرب، ولا تستطيع أن تتنفس في جو السلام. فمن مصلحتها أن تقوم الحروب بين الشعوب. لأنها إنما تعيش على الأخبار المثيرة التي من هذا القبيل: خبر واحد فقط يذكر عن دولة من الدول – ولو كان هذا الخبر قليل الحظ من الصحة – ترى فيه الصحيفة التي من هذا النوع عاملا من عوامل الإثارة. والإثارة تتبعها ضخامة التوزيع، وبالتالي كثرة الأرباح العائدة عليها من هذا الانتشار الواسع الكبير. والصحافة الصفراء صحافة كثيرة التكاليف. ولكن هذه الأموال التي تنفقها لا تشتري بها غير الأخبار الزائفة والحقائق المشكوك فيها والكلام الذي لا طائل تحته، والتفاهات ونحو ذلك.

وعلى هداف الصحافة المثيرة – فضلا عن كونها تشجع الاستعمار وتعتبر أداة من أدواته – فإنها تحارب السلام وترى فيه عدوا من أعدائها،

وتحارب الفضائل، وحجتها في ذلك أن الأخبار التي من هذا النوع لا قراء لها.

والمقطوع به دائما أن هذه الصحافة الصفراء تجدلها مجالا فسيحا، ومرتعاً خصبا في المجتمع الرأسمالي. وفلما تجد مثل هذه الظروف المواتية لها في المجتمع الاشتراكي.

الصحافة والحزبية:

وثمة خطر رابع يهدد الصحافة في المجتمع الرأسمالي هو خطر الحزبية. وليست الحزبية شرا داهما ما لم تكن قائمة على خطأ في فهم الحكومة. إذ الواجب عليها دائماً أن تكون قائمة على خلاف في المبدأ أو الفكر. وليست الحزبية شراً كذلك مالم تكن عبارة عن تحكم جماعة، أو طبقة من الناس في الطبقات الأخرى. والمجتمع الذى يمارس الحزبية بطريقة مثالية يخدم نفسه خدمة جليلة عن هذا الطريق، ويخدم الحرية ذاتها إلى الحد الذي يستعصي على المجتمعات المحرومة من هذا النظام. غير أن التجربة التي مرت بمصر في ميدان الحزبية كانت تجربة قاسية بالمعني الصحيح، وعادت بالضرر على الفرد والمجتمع. ففي ظل نظام الحزبية وجدنا الصحافة المصرية – إلى جانب كونها صحافة رأي تناضل من أجله جميع الأحزاب – فإنها كانت صحافة مثيرة تدعو إلى السخط والاستياء. وفيها مر نت الأقلام على السلاطة والاعتداء، وأسرفت في نقد الأشخاص الذين تسلطت عليهم الأضواء، فأوسعتم ذما وتجريجاً وتتشيعا وتنابزاً بالألقاب وتمزيقاً للأعراض. ولم تكن الصحافة المصرية بدعا من الصحافة العالمية في جميع هذه الصفات والسمات، بل إن الصحافة الإنجليزية والأمريكية

كانت في ظل الحزبية المحترفة صحافة مثيرة من هذا الطراز.

* * *

من أجل هذا بقيت الأحزاب المصرية عندنا تتصارع بالأقلام والآراء إلى أن عقدت معاهدة بين مصر وإنجلترا عام ١٩٣٦. ثم الغيت هذه المعاهدة بعد ذلك في عام ١٩٥٠. وإذ ذاك رأى بعض القادة وذوي الرأي في البلاد أن الأحزاب المصرية استنفدت أغراضها، وأصبحت ولا معني لوجودها، وأن البلاد بعد هذا التاريخ في أمس الحاجة إلى الأحزاب

الاجتماعية بدلا من الأحزاب السياسية: فخزب ينادي بمساعدة الفلاح، وحزب ينادي بمساعدة العمال، وحزب ينادي بإنهاض المرأة، وحزب يدعو إلى الإصلاح الديني، أو الإصلاح الخلقي ونحو ذلك.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ فقطت علينا كل هذا التفكير السليم والصراط المستقيم.

خصائص الصحافة في المجتمع الرأسمالي:

تلك أمثلة بسيطة من الصحافة في المجتمع الرأسمالي. ولكن هل معنى ذلك أن هذه الصحافة كلها سيئات؟ كلا – فإن لها وجهاً تبدو فيه الحسنات بشرط ان يتهيأ لهذه الصحف في المجتمع الرأسمالي من يحسن استخدام الحرية الفردية التي تبني عليها.

١– فصحيح ما يقال من أن الصحيفة في كل هذا النظام لا تنقيد غالبا إلا برأي صاحبها ورئيس تحريرها، أوبا راء كبار الممولين لها وأصحاب الكلمة النافذة فيها. وصحيح ما يقال من أن حرية الصحف في المجتمع

الديموقراطي الرأسمالي ليست إلا حرية أصحاب هذه الصحف. أما الشعب بهيئاته وطبقاته وأفراده فلا حرية لهم في آرائهم إلا إذا رضي عنها رؤساء التحرير. وصحيح كذلك أن الحرية لا تأتي بنتائج سيئة إلا إذا أسي استعمالها، أو استغلت لمصلحة غير مصلحة المجتمع. ولكن متى كان صاحب الصحيفة رجلا مستقيما بالمعني الصحيح؟ وماذا تكون النتيجة إذا كان صاحب الصحيفة من الأشرار الذين هم كثيرون للأسف في كل مجتمع؟

إذا صح هذا الرأي الأخير – وهو عند الأكثرين صحيح وأكيد – فإن اختيار رئيس التحرير في دولة من الدول الرأسمالية لا يقل خطورة عن اختيار القاضي أو الأستاذ أو الوزير. وكم يكون العدل مهددا، والتعليم ناقصا، والحكم فاسدا. لو كان القائمون على هذه المرافق من ذوي النيات السيئة، أو النهاون الشديد في تأدية الواجب من حيث هو؟. ولكن كيف يتم هذا الاختيار الدقيق بالقياس إلى رئيس التحرير في بلد يخضع للنظام الرأسمالي الحر وهو النظام الذي لا يجعل من حق الحكومة أن تتدخل في تعيين رؤساء التحرير كما تتدخل في تعيين القضاة والأساتذة والوزراء والمحافظين.

إننا إذن نغبط المجتمعات الرأسمالية على هذه الحرية، ولكننا في الوقت ذاته من الذين لا يخفون تخوفهم الشديد من هذه الحرية، وخاصة حين يمارسها إنسان قليل الحظ من الخلق والضمير ومن النزاهة والاستقامة. أما إذا رزقت الصحافة الرأسمالية برجال معروفين بنزاهتهم فهنا ترتفع الصحافة إلى أعلى درجة من الدرجات، وتقوم يومئذ بأسمى الرسالات، وينظر إلى أصحاب هذه الصحف على أنهم رسل المجتمع، أرسلتهم العناية الإلهية لهديه والأخذ بيده إلى النجاح والتقدم. وعلى هذا فالحرية ميزة من

ميزات الصحافة في المجتمعات الرأسمالية.

٢- وأما الميزه الثانية من ميزات الصحافة التي تعيش في دولة ديموقراطية رأسمالية فهي القدرة على إرضاء القارئ الحديث الذي أصبح من العسير إرضاؤه في العصر الحاضر.

وتفسير ذلك أن القارئ الحديث - وقد خضع لطائفة كبيرة من التطورات في حياته الخاصة والعامة - أصبح له عقل جديد مخالف كل المخالفة لعقل الجبل الذي سبقه إلى الوجود. وتكونت له عادات عقلية جديدة، وشهية للاطلاع، ونهم في التهام المعارف لم يعرفه أسلافه في أي بلد من بلاد العالم المتحضر. وهذه الغاية الكبيرة - وهي إرضاء القراء - قلما تتيسر للصحافة إلا في ميدان التنافس الحر بين الصحف على اختلافها. ومن هنا اتجهت الصحافة الغربية إلى تأليف الكتل الصحفية التي تضم عددا كبيرا من الصحف - كما رأيتا، والغرض من هذا التكتل - غرض ذو وجهين هما:

الوجه الاقتصادي - ونعني به أن تقوم أرباح الصحيفة القوية بتعويض الخسائر الناجمة من الصحيفة الضعيفة.

والوجه الفني - هو أن تقتبس صحف السلسلة الواحدة بعضها من بعض، ويستعين بعضها ببعض، ويتألف من مجموع ذلك صحف ومجلات تكون أشبه شيء بالمائدة الحافلة بأنواع المشهيات والأطعمة والمرطبات. فيسيل لها لعاب القارئ وتشبع بها معدته في النهاية.

٣- إن الصحافة التي يتوفر لها الحرية، والقدرة على إرضاء القارئ

على نحو ما تقدم، لابد أن تكون أصلح للإعلان لأنها أوسع انتشاراً كما رأينا من صالح المعلنين دائماً أن ينشروا إعلاناتهم في صحيفة تصل إلى الملايين من القراء.

فالإعلان وإن كانت له مساوئه التي سبقت الإشارة إليها إلا أنه عائد بالربح الكبير على الصحيفة التي لا تقتصر فائدتها من الإعلان على القوة المادية، ولكنها تفيد منه قوة معنوية. ذلك أن الصحف الغنية أوسع حرية وأقوى على إبداء الآراء من الصحف الفقيرة أو الصحف التي لا تعيش إلا على المعونة التي تقدمها الحكومة، أو تتبرع بها بعض الهيئات أو الأفراد.



الصحافة في المجتمع الاشتراكي

تمهيد:

يحمل بنا أن نمهد الحديث عن الصحافة في المجتمع الاشتراكي بالحديث أولا عن تاريخ الحرية والديمقراطية في هذا المجتمع الاشتراكي. فلقد قامت الثورة الفرنسية المعروفة في التاريخ، ونشرت طائفة من الأفكار والمبادئ والشعارات التي منها شعارات: "الحرية والإخاء والمساواة" ونحو ذلك.

وكان العالم كله قبل مجئ هذه الثورة لا يفهم للحرية هذا المعنى الذي نادت به الثورة. كان الناس قبلها يؤمنون – أو يكادون يؤمنون – بأن الحرية من حق رجل واحد فقط في الدولة؛ هو الحاكم: سواء كان هذا الحاكم ملكا أو أميراً أو سلطانا أو امبراطورا أو خليفة. وقد غالي بعضهم في ذلك حتى رأوا أن السلطان ظل الله في الأرض، وأنه كذلك صاحب الحق المطلق في السيطرة على الأرض والانتفاع بها؛ يقسمها بين أتباعه كيفما شاء ومتى شاء. ومن ثم نشأ في أوروبا وفي الشرق ما سمي يومئذ "بنظام الإقطاع".

فلما جاءت الثورة الفرنسية قضت على هذا النظام، وبشرت بمعني جديد من معاني الحرية؛ هو معني الحرية الفردية. وبهذا المعني الجديد أصبح من حق الفرد في الأمة أن يعمل ما يشاء، ويقول ما يشاء، ويتصرف كيفما شاء، ويملك ما يشاء، ويريح ما يشاء مادام قادراً على شيء من كل ذلك.

وبهذا المعنى من معاني الحرية أيضاً لم يصبح للمحكومة أن تتصرف

في المجتمع الذي تحكمه إلا نواح ثلاث؛ هي ناحية القضاء، وناحية الأمن في الداخل، وناحية الأمن في الخارج وأما ما عدا ذلك من المرافق العامة بلا شأن للحكومة به على الإطلاق. وإنما الشأن فيه للأفراد وحدهم دون الحكومة التي لا تلي من أمرهم غير هذه النواحي الثلاث التي أشرنا إليها الآن.

غير أن هذه الأفكار التي بشرت بها الثورة الفرنسية جاءت نتيجة لشيء واحد في الحقيقة. وهذا الشيء هو أن القائمين بالثورة كانوا من الطبقة المتوسطة. وهي الطبقة التي حرمت من الأرض، وحرمت كذلك من كثير من أسباب الرزق ... ومن ثم أصبح للحرية على يد هذه الطبقة مفهوم يتفق وأغراضها، وينسجك وأهواءها، ويشير إلى السبب الذي من أجله قامت الثورة الفرنسية ذاتها.

وعلى أساس من هذه الأفكار الجديدة نشأت "الرأسمالية" و "الديموقراطية". ونشأ معها الذهب الفردي أو مذهب الحرية الفردية، وظهر على مسرح التاريخ دول كثيرة أخذت بهذا المذهب الأخير؛ منها فرنسا إنجلترا وأمريكا ...

الحرية في المجتمع الاشتراكي:

غير أن الظروف سرعان ما تغيرت، والأفكار سرعان ما تبدلت وتطورت بعد انقضاء هذه الثورة التي تتحدث عنها. وظهر من هذه الأفكار "فكرة الاشتراكية". وعلى أساس من هذه الأخيرة تغير وجه الحياة الأوروبية والأمريكية من جميع جوانبه.

فبعد أن كانت هذه الحياة مؤمنة بحرية الفرد من حيث هو فرد،

أصبحت هذه الحياة مؤمنة بحق الجماعة من حيث هي جماعة. ومعنى ذلك أن الفرد أخذ يقلل من حريته شيئا فشيئا، ويتناول عنها للمجتمع شيئا فشيئا. أو أصبح من بعض الوجوه يشبه النحلة في خلية النحل. ذاتيتها مرتبطة بذات الخلية وشخصيتها توش أن تتلاشى في شخصية الخية...

ولكن إلى من آلت إليه الحرية التي كان يتمتع بها الفرد تمتعاً يوشك ألا يكون له حد إلى ذلك العهد؟ إنها الحكومة التي أصبحت المالك الحقيقي لهذه الحرية الجديدة. فالحكومة في المجتمع لاشتراكي هي التي أصبحت تهيمن على كل شيء باسم الشعب، وتملك أو تتصرف في كل شيء من أجل هذا الشعب.

على أن هذه الاشتراكية في ذاتها نوعان رئيسيان كما نعرف: اشتراكية معتدلة، واشتراكية متطرفة. والاشتراكية الأخيرة هي ا لشيوعية. والشيوعية بغيضة إلى الشعب العربي. والاشتراكية إذا برئت من هذا الغلو والتطرف أصبحت مقبولة. وهذه الأخيرة هي التي يؤمن بها شعب الجمهورية العربية المتحدة.

والحكومة في هذه الاشتراكية المعقولة تهيمن بالعقل على مرافق كثيرة منها التعليم والمواصلات والصناعة والزراعة والتموين ووسائل الإعلام. وهذا كله فضلا عن القضاء والأمن في الداخل والخارج.

وهكذا تصبح الحكومات في ظل النظام الاشتراكي – أيا كان نوعه ، وهي كل شيء بالنسبة للفرد. ومن ثم عظمت مسؤوليات الحكومة الاشتراكية وتضخمت، وتضاعفت متاعبها بسبب ذلك أضعافا مضاعفة، ورضيت

الحكومات الاشتراكية لنفسها بهذا الوضع المتعب في سبيل رفاهية الشعب.

* * *

في جو من هذه الظروف التي شرحنا بعضها لآن، وجد الشارع نفسه أمام حالة جديدة من حالات المجتمع يجب أن يضع لها تشريعاً جديداً.

ولكن يجب عليه قبل ذلك أن يفكر في المعني الذي استحدث للحرية في المجتمع الاشتراكي. إذ هي الحرية التي أصبحت تبني على أساس جديد؛ هو الأساس الاقتصادي إلى جانب الأساس القديم وهو الأساس السياسي.

وعلى هذا فمن حق الدولة في المجتمع الاشتراكي أن تستعين بالفرد في كل ما يعود على هذا المجتمع نفسه بالرخاء المادي والنشاط الفكري والتقديم الحضاري وحماية المجتمع نفسه من جميع الأخطار الداخلية والخارجية. ذلك أن كل فرد في المجتمع الاشتراكي يعتبر قوة من القوى الشعبية التي يجب على الدولة تنميتها والانتفاع بها بكل الطرق الممكنة.

الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي:

أما "الديمقراطية" فهي نظام من أنظمة الحكم يقوم على سيادة الشعب، ويكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس، وتخضع فيه السلطة لرقابة الرأي العام، وتكفل به العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد.

وعلى هذا فإن الديمقراطية هي الأخرى نوعان: سياسية واجتماعية. وأن كانت كل واحدة منهما في الواقع مكملة للأخرى.

وطريق الوصول إلى الديمقراطية السياسية هو كفاح الشعوب.

وهذا الكفاح دليل على حيويتها. ومن ثم كانت الديمقراطية السياسية من صنع الشعوب. ولا سبيل إلى الظفر بها إلا عن طريق هذا الكفاح الذي تبذله من تلقاء نفسها.

أما الديمقراطية الاجتماعية – أو ديمقراطية الزبد والخبز كما يسمونها بذلك – فغالباً ما تكون منحة من الحاكم المستنير الذي يعنيه أن يكون محبوبا من شعبه، مشهوراً بينهم بالعدل والسهر على مصالح الرعية. كما يعنيه في الوقت نفسه أن يجد من هذا الشعب تجاوبا لكل ما يهدف إليه من وجوده الإصلاح الاجتماعي أو الديمقراطية الاجتماعية.

"والخلاصة" إذا أن الديمقراطية السياسية شيء يتصل –كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر – بقلب الأمة وعقلها وروحها. وعقل الأمة وقلبها وروحها إنما هو ماضيها وحاضرها ومستقبلها. وليس في وسع المرء أن يقف موقفاً وسطاً بين قلبه وروحه وعقله. ومن أجل هذا قلنا عن الديمقراطية السياسية: إنها ثمرة الجهود التي تبذلها الشعوب عبر التاريخ. فهي إذن ديمقراطية روحية وعقلية إذا قيست بالديمقراطية الاجتماعية التي هي في الواقع ديمقراطية مادية ومرهونة دائماً بإرادة الحكومة.

الصحافة والتأميم في المجتمع الاشتراكي:

كثيراً ما يتساءل الناس: ما هي الطريقة التي نري بها الفرد في المجتمع الاشتراكي الديموقراطي يعبر عن آرائه أو آراء المجتمع الذي يحيط به؟

كيف يستطيع الفرد أو المواطن العادي في المجتمع الاشتراكي الديموقراطي أن يتخذ من الصحافة وسيلة للتعبير عن آرائه.

بعد أن حيل بينه وبين التعبير عن هذه الآراء في ظل النظام الرأسمالي؟ وهو النظام الذي قلنا إن حرية الصحافة فيه محصورة ففي حقنة بسيطة من ال ناس هم رؤساء التحرير؟

إن السبيل الوحيد لإناحة فرص التعبير لجميع المواطنين – أو على الأصح للقادرين منهم على هذا التعبير في المجتمع الاشتراكي – هو أن تضع الدولة يدها على جميع أجهزة التعبير وأن تملكها باسم الشعب ولمصلحة هذا الشعب. وللدولة الاشتراكية أن تملك الآلات والأجهزة التي لا يمكن بدونها إصدار صحيفة من الصحف. ومن ثم كان من أولي خصائص الصحافة في المجتمع الاشتراكي –كما سيأتي ذكر ذلك – أنها صحافة هيئات وقطاعات وليست صحافة أفراد أو آحاد أو احتكارات.

ولقائل أن يقول: ما للدولة وللمطابع والأدوات اللازمة لإصدار الصحف؟ والجواب عن ذلك أن الدولة حين أرادت أن تنشر التعليم وتحمل مسئوليته كاملة على عاتقها أكثرت من بتاء المدارس والمعاهد والجامعات. وحين أرادت أن تهيمن هيمنة ما على العلاج أقامت المعامل والمستشفيات، وعملت بقدر استطاعتها على توفير العلاج. فهذا الذي صنعته الدولة بالتعليم والعلاج والتموين والمواصلات هو ما ينبغي أن تصنعه بالصحافة والطباعة وبقية وسائل الإعلام.

غير أننا نعود هنا فتقول ما سبق أن قلناه من أن هناك فرقا واضحا بين تأميم وسائل الإعلام أو الفكر، وتأميم هذا الإعلام أو الفكر، وتأميم هذا الإعلام أو الفكر.

من أجل هذا انشأت الدولة عندنا في مصر ما يسمي "بالدار القومية للطباعة والنشر" وأشرف على هذه الدار وزير الدولة لشؤون الإعلام وجعلت تصدر ألفاً وخمسمائة كتاب في السنة الواحدة على الأقل!!

وإلى جانب هذا النجد ما يسمي "بمطابع الشعب" وهو دار تابعة أسا للاتحاد الاشتراكي العربي بالجمهورية العربية وتقوم على نشر الكتب الجامعية والمدرسية فضلا عن النشرات التي تصدر عن الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وعن الصحف الإقليمية التي سبق أن تحدثنا عنها في فصل قائم بذاته من فصول هذا الكتاب.

فيالها إذن من نهضة كبيرة في الطباعة لها ما بعدها إن شاء الله!!

"والخلاصة" إذن إن على الدولة في المجتمع الاشتراكي أن تقوم بإنشاء المطابع الضخمة على نحو ما تقوم بإنشاء المدارس والمستشفيات الكبيرة. وعليها أن تبيح لمن أراد من أبناء الشعب أني طبع فيها ما يشاء من الصحف أو الكتب أو الدوريات أو النشرات بما لا يزيد مطلقا عن "نفقات التكلفة". كل ذلك بشرط واحد فقط هو ألا يضر هذا الإنتاج الفكري بالأوضاع الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الجمهورية العربية.

الصحافة في مجتمعنا الديموقراطي الاشتراكي التعاوني

نشر الأستاذ المؤرخ الإنجليزي "أرنولد توينبي" الذي زار القاهرة في أواخر سنة ١٩٦١ مقالا له في صحيفة "الأوبزرفر" الإنجليزية بعنوان: "ماذا رأيت في القاهرة" ونقلته صحيفة "الأهرام " إلى اللغة العربية ثم نشرته بعددها الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ جاء فيه:

"إن الثورة الوطنية التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة منذ سنة ١٩٥٢ هي في الواقع جزء من حركة عالمية لإقرار العدالة الاجتماعية في العصر الذي نعيش فيه. ولكن تحسين الحياة لا يعني رفع مستوي المعيشة المادي فقط، بل يعني فوق كل شيء تزويد أبناء الشعب بالثقة في أنهم قادرون على تغيير أسلوب حياتهم معتمدين في ذلك على نفوسهم. كما يعني كذلك إطلاق الجهود التي ربما كانت مكبوتة منذ أجيال؛ وإن كانت مترسبة في أعماق الطبيعة البشرية.

"والثورة القائمة في الجمهورية العربية المتحدة شبيهة بالثورة السلمية الاجتماعية اليت قامت في أوائل هذا القرن في الدولة الإسكندنافية وفي بريطانيا.

"فمنذ خمسة آلاف سنة والجماهير في أسفل وادي النيل تكد وتشقي لتوفير النعم للأقلية المحظوظة. والجماهير في العالم كله تطالب اليوم بنصيب من هذه المكاسب نفسها. ومطلبها هذا الا شك معقول. فالأساليب التكنولوجية الحديثة جعلت تحقيق العدالة الاجتماعية أمرا ميسوراً من

الناحية العملية. ولهذا فإن الثورة الاجتماعية التي كان المفروض أن تقوم منذ زمن طويل أصبحت أمراض محتوماً في كل مكان على وده البسيطة".

* * *

بدأنا بهذه الكلمة السباقة للأستاذ "تويني" — وهو من أكبر أساتذة التاريخ ا لحديث — لكي ندرك أننا بهذه الثورة التي نعيشها الآن إنما نحاول أن نلحق بركب الحضارة الإنسانية وأن ننفذ مشيئة التاريخ الذي أجبرنا على القيام بدورنا في حركة العدلة الاجتماعية.

وللمجتمع في الجمهورية العربية الآن مقومات ثلاثة يدل عليها العنوان الذي اخترناه بأنفسنا لهذا المجتمع:

أولها الديموقراطية، وثانيها الاشتراكية، وثالثها التعاونية. ومن ثم أصبح وابجا على الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام العمل على حماية هذا النظام لأنه نظام نابع من تاريخنا وكفاحنا، تابع كذلك من احتياجاتنا وأمالنا وأهدافنا.

ثم إن لكل مقوم من هذه المقومات الثلاثة مدلولا خاصا في هذا النظام.

فأما "الديمقراطية" فمعناها عند الأوروبيين حكم الشعب بالشعب وللشعب ومعناها في مجتمعنا حق الشعب في التعبير عن رأيه، وحقه في إتاحة الفرص المتكافئة لجميع أفراد، وحق الجماعة في أن ترسم لنفسها التي تختارها بمحض إرادتها.

وأما "الاشتراكية" فمعناها في مجتمعنا كذلك ملكية الشعب لوسائل الإنتاج والانتفاع العادل بهذه الملكية. والاشتراكية في بلادنا لا تستهدف إلغاء الملكيات الخاصة كما تفعل الاشتراكية الماركسية، وإنما تستهدف التقريب بين الطبقات قدر المستطاع. والاشتراكية التي تؤمن بها تابعة من ديننا قبل كل شيء. فدين الدولة الرسمي – وهو الإسلام– يحض على أن يؤخذ من مال الموسرين حقوق الفقراء المعدمين. وليس يرضي أن يبقي المال دولة بين الأغنياء فقط وإن كان تاريخنا خاليا من الصراع الطبقي بالمعني المعروف في الدول الغربية، وليس الصراع الذي خلق التفكير عند هذه الدول في الاشتراكية الماركسية وغير الماركسية.

معني ذلك أننا لا ندعى أن الاشتراكية التي نأخذ الآن بها فلسفة من الفلسفات؛ كما نجد ذلك في الاشتراكية الأوروبية. ولا ندعي أنها تطور تاريخي كانت له مقدمات، كما حدث ذلك في تلك الأمم الأوروبية. ولا ندعي أنها جاءت نتيجة للصراع الطبقي أو الصراع الفكري، كما حدث ذلك بالفعل في تاريخ الأمم التي نشير إليها. إن الاشتراكية التي نمارسها في أيامنا هذه لا نخرج عن كونها طريقا من طرق الحياة وجدنا فيه حلاً لكثير من المشكلات التي تئن منها في الوقت الحاضر. ومن أولاها بطبيعة الحال مشكلة الثروة والعدالة المطلوبة لتوزيع هذه الثروة.

أما "التعاونية" – وهي الضلع الثالث من أضلاع المثلث الهندسي الذي يمثل مجتمعنا الحديث – فالمقصود بها ضم الجهود الفردية بعضها إلى بعض في سبيل غاية مشتركة هي إسعاد الشعب.

وتطبيقا لذلك أصبح للتعاون الاشتراكي في مجتمعنا هذا أربع مؤسسات إلى الآن هي:

١- مؤسسة التعاون الزراعي.

٢- مؤسسة التعاون الصناعي.

٣- مؤسسة التعاون الاستهلاكي.

٤- مؤسسة التعاون الإسكاني

* * *

تلك هي الصورة الكاملة للمجتمع الذي رسمناه بأنفسنا. ولكن من الذي يقوم على حماية هذه الصورة وتحقيق الأهداف التي تهدف إليها؟ إنه التنظيم السياسي المعروف بيننا "بالاتحاد الاشتراكي العربي".. وهو تنظيم يجمع كل أفراد الشعب ليؤلف منهم قاعدة شعبية كبري على أساس من الوحدة الوطنية القوية.

والغرض من هذا الاتحاد هو الوصول إلى حل ممكن لأهم المشكلات القائمة في المجتمع. والغرض منه كذلك دفع عجلة التطور والتقدم من أجلل بناء الأمة بناء سليما من جميع نواحيها. والغرض منه آخر الأمر، مراقبة الجهاز الحكومي في تنفيذ المشروعات التي تتجدد من وقت لآخر.

* * *

ليس من قصدنا في هذا الكتاب أن نشرح القواعد التي بني عليها المجتمع أو الركائز التي يرتكز إليها أو الفلسفة التي يصدر عنها. لكننا قد اضطررنا إلى الإشارة العابرة إلى شيء من ذلك لنقول إننا أصبحنا في وضع

جديد من أوضاعنا السياسية والاجتماعية لم تألفه الصحافة فيما مضي من العهود التي مرت بها.

وفي هذا الوضع الجديد وجدنا الوسائل الإعلامية كلها قد أصبحت ملكا للدولة، وذلك فما عدا الصحافة وحدها فإنها أصبحت ملكاً للاتحاد الاشتراكي العربي. وهذا يسوقنا إلى الحديث عن القرار الخاص:

قرار بتنظيم الصحافة:

في الرابع والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٦٠ صدر قرار جمهوري بتنظيم الصحافة آلت به ملكية المؤسسات الصحفية الموجودة في الجمهورية العربية إلى الاتحاد القومي. وهو الاسم القديم للاتحاد الاشتراكي العربي فأصبح هذا الاتحاد مالكاً لهذه المؤسسات. ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد. ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون كل الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد وبصفة دورية. ولا يستثني من ذلك غير المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات العلمية والنقابات.

وفي المذكرة الإيضاحية التي صحبت القرار عبارة هذا نصها: "إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لا مناص منه في مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطياً اشتراكياً تعاونيا. بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لقيام اتحاد قومي يوجه العمل الوطني الإيجابي إلى بناء المجتمع على أساس من سيادة الشعب، ويحمل بنفسه مسئولية العمل لإقامة هذا البناء.

"وإذا كان منع سيطرة المال الخاص على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره إحدى الطرق القويمة إلى إقامة ديمقراطية حقه، فإن هذا يستتبعه بالتالي ألاّ تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه، لأن قوة هذا الوسائل وفاعليتها مما لا يتكره أحد. ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تجنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع. كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه.."

هكذا تبدلت الحال غير الحال؛ وأصبحت الصحافة ملكا للاتحاد الاشتراكي العربي وليست ملكا لأفراد. وكان من الضروري ان يستتبع ذلك اختلاف في مفهوم ا صحافة ذاتها. فلم تصبح ا لصحافة الآن وسيلة للدعاية الفردية أو الحزبية، ولا وسيلة كذلك للتحريض أو الإثارة أو شراء القارئ بأي ثمن، ولو كان ذلك على حساب الأمة. بل أصبحت الصحافة تنظيما جماعياً يهدف إلى الإعلام الموضوعي البحث وتزويد القارئ بالأخبار العامة في الداخل والخارج، كما يستهدف كذلك خدمة الجماهير من النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية. ولم تنس الصحافة الاشتراكية مع ذلك — ولا ينبغي لها أن ننساه بحال من الأحوال — أن من هذه الأهداف في نهاية المطاف هدف التسلية والإمتاع الذي قلنا إن الصحافة بدونه لا تصبح خليقة باسمها، ولا جديرة بمكانتها اللائقة بها في المجتمع.

نعم — ورد في الفقرة السابقة وصف للصحافة الاشتراكية بانها الإعلام الموضوعي. ولهذا الوصف الآخر قيمته الكبرى في هذا المجال. إذ الفرق كبير بين الإعلام الموضوعي والإعلام الذاتي. فالأخير صفة من

صفات الصحافة في المجتمع الرأسمالي. والأول صفة من صفات الصحافة في المجتمع الاشتراكي. والجريدة أو المجلة – شاءت أم لم تشأ – مؤسسة اجتماعية وظيفتها الأولى نقل الأنباء بصفة موضوعية خالصة. ووظيفتها الثانية الترويج للفلسفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسود المجتمع. وقد تكون الصحيفة في ذاتها سبباً من أسباب هذه الفلسفات. والصحافة في المجتمع الاشتراكي مسئولة ففي نهاية الأمر عن أن تخلق الجو الذي تتربي فيه جميع الشخصيات القيادية التي يحتاج إليها المجتمع في مرحلة حاسمة كالمرحلة التي نحن افيها الآن.. وبذلك تصبح الصحافة هي السلطة الرابعة أو الخامسة في الدولة، لأن السلطات الآن أصبحت كما يلي: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، وسلطة الاتحاد الاشتراكي العربي، الصحافة!!.

* * *

تلك هي الظروف التي وجدت فيها الصحافة الاشتراكية في عهدنا الحاضرة. فما علاقة ذلك بالسياسة التي لا بد أن تتميز بها كل صحيفة عن غيرها من الصحف في هذا المجتمع الحاضر؟

صحيح إن الصحف التي تملكها هيئة واحدة كهيئة الاتحاد الاشتراكي العربي لابد أن تكون لها سياسة واحدة؛ هي الدفاع عن الإطار العام الذي وجد من أجله الاتحاد – وهو هنا إطار المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني. ومعني ذلك أن من أولي التبعات التي تقع على كاهل الصحف أن تجعل الناس يؤمنون بهذه المبادئ الجديدة، ويفهمون هذه

السياسة الجديدة دون أن ترتكب في سبيل ذلك خطأ يتصل بتزييف الأخبار أو تشويه الحقائق.

ولكن لا مفر مع ذلك من أن تكون لكل صحيفة من الصحف في المجتمع الاشتراكي سياستها الخاصة بها، وطريقتها التي تجذب القراء إليها. وإنما يكون ذلك بطرق:

منها طريق "الافتتاحيات" التي هي بمثابة المنبر الخاص للمجلة أو الجريدة: فهذه جريدة تتميز بالعنف والشدة في معالجة المشكلات الهامة، وتلك جريدة تمتاز بالاعتدال والتوسط في معالجة هذه المسائل. ثم هذه جريدة ثالثة تزج بين السياستين معاً، فتظهر العنف والشدة في بعض القضايا التي تهم الجمهور، وتكف يدها أحياناً عن بعض القضاء الأخرى أو تعالجها برفق ولين وهكذا..

وهناك صحف تفخر بأن أحكامها مستقيمة وأنها منزهة عن الهوى والغرض. وهناك صحف أخرى تفخر بأنها أقدر من سواها على تسلية القراء وإمتاعهم والترفيه عنهم في خضم هذه الحياة المملوءة بالمتاعب والأحزان، بل المحرومة من كل أسباب المرح أو الفرح والابتهاج!

"والخلاصة" حتى الآن: أنه وإن كان الإطار العام للمجتمع الذي نعيش فيه لا يقبل التغيير والتبديل بعد أن تحدد هذا النوع من التحديد، فإن الصحف على اختلافها تستطيع في داخل هذا الإطار الجديد أن تحتفظ كل واحدة منها بالسياسة التي تختارها لنفسها ويعرفها القراء بها. وهذا الاختلاف بين الصحف لاغني عنه مطلقاً في أي مجتمع مهما كان

النظام الذي يرضاه أو نوع الحكم الذي يخضع له.

* * *

نتنقل من ذلك إلى الكلام عن مزايا الصحافة في المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني على نحو ما يلي:

١- الصحافة الاشتراكية صحافة هيئات وجماعات:

قلنا إن من أوضح ما يميز الصحافة في المجتمع الاشتراكي عنها في المجتمع الرأسمالي أنها صحافة لا تعبر عن حفنة قليلة من الناس، ولا يمكن أن تكون صدي لرأي فرد بعينه من الناس مهما كان سلطان هذا الفرد وسيطرته على الناس. بل يجب على الصحافة الاشتراكية أن تعبر عن الهيئات والجماعات وسائر القطاعات في الأمة ومن حق كل واحدة من الهيئات أن يكون لها منبر عام تخاطب الناس من فوقه. فإن كان لها من الإمكانيات المادية ما يكفي لهذا الغرض فذاك، وإلاً فإن من واجب الدولة في هذه الحالة أن تساعدها في تذليل تلك الصعوبة.

فكل هيئة من الهيئات التي يتألف منها المجتمع يجب أن تؤثر فيه دائما من وجهين:

الأول: في الوسط الخاص بهذه الهيئة أو الدائرة التي تعيش فيها.

والثاني: في الوسط العام وهو المجتمع أو الدولة.

وعلى هذا فيجب أن يكون لهذه الهيئة رأي في هذين الميدانين معاً، ويجب عليها أن تشارك بجهودها الفكرية أو اتجاهاتها الاجتماعية أو ميولها

السياسية أو بهما على السواء ... ومن تفاعل الآراء والاتجاهات في جميع هذه الميادين السابقة يظهر ما يسمي بالرأي العام، كما تظهر الاحتياجات التي تحتاج إليها الهيئة في داخل القطاع العام أو الخاص.

إن مقياس الرقي الصحيح لكل جماعة من الجماعات هو صحافتها المعبرة عن آرائها واتجاهاتها. والجماعة المحرومة من صحافة كهذه تظل محرومة من أسباب التقدم المادي والمعنوي حتى يهيئ الله لها جواً تتمكن فيه من الوصول إلى هذا الهدف.

فالمدرسة والمعهد والجامعة والمؤسسة والهيئات والجمعيات والنقابات كنقابة المعلمين ونقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة، والمصلحة الحكومية سواء أكانت على هيئة وزارة من الوزارات أم إدارة من الإدارات – كل وحدة من هذه الوحدات يجب أن تكون لها صحيفتها التي تؤدي بها جميع الأغراض المتقدمة. وبدون ذلك لا يصح لنا أن ندعي أننا في مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني:

٣- الصحافة الاشتراكية صحافة المسئولية الاجتماعية:

اتفق الباحثون على أن الصحافة في المجتمع الرأسمالي تبني على نظرية من نظريات الإعلام – هي نظرية الحرية المطلقة – في حين أن الصحفة في المجتمع الاشتراكي تبني على نظرية أخرى من نظريات الإعلام – هي نظرية المسئولية الاجتماعية. والواقع أن هذه النظرية الأخيرة ليست إلا شكلا من أشكال الحرية المطلقة – ولكن بعد تعديلها وتهذيبها وإحداث الملاءمة بينها وبين مصالح الجماعة. فبعد أن كان الناس ففي ظل

النظرية الأولى أحراراً في أن يفعلوا ما يشاءون، ويقولوا ما يشاءون، ويربحوا ما يشاءون – لا رقيب عليهم في ذلك من مجتمع أو حكومة – أصبح الناس في ظل النظرية الأخيرة الأولى والحرية في ظل النظرية الثانية إلا من هذه الناحية، فالصحافة التي تؤمن بنظرية المسئولية الاجتماعية لا تلتفت إلى الأخبار الشخصية. ولا تهتم بالمواد الصحفية التي قلنا إنها تهدف إلى "الفضول العام"، وإنما تعني العناية كلها بالمواد الصحفية التي تهدف إلى "الصالح السام".

والصحافة إزاء هذا القانون العام هي الصحافة بالمعني الواسع، – ونعني بها الصحافة المقروءة التي تتمثل لنا في المجلة المرئية ممثلة في السينما والتليفزيون.

إن الصحيفة الاشتراكية هي التي تعيش الآن مع العامل والفلاح وتصف لنا حياة الصيادين في جهات نائبة كالقرى المحيطة بحيرة البرلس، وهي جهات ينعدم فيها العمران في الشتاء ونحو ذلك!!

والصحيفة الاشتراكية هي التي تعيش مع الطالب الذي ترك أهله وقريته وسكن القاهرة وأصبح فيها بعيداً عن أبويه، يتعرض للجوع أحيانا، وللمرض أيحانا، وللإفلاس أحيانا، ويحتاج فيها إلى الكتاب الذي يستذكر فيه دروسه فلا يجد الثمن الذي يدفعه لشرائه!!

والصحيفة الاشتراكية هي التي تزج بنفسها في أعماق الأحياء "البلدية" فترى الأرامل اللائي مات أزواجهن بعد أن تركوا لهن حفنة من الأطفال أو الأشباح الآدمية التي تنتظر المعونة المادية من "مصلحة الضمان الاجتماعي" فلا تأتيها هذه المعونة المادية إلا بشق الأنفس، أو بصورة لا تساعد الأرملة على أن تحصل لأولادها على القوت الضروري!!

لست أريد أن أندفع في سيل من هذه الأمثلة التي تزعج بال المصلحين في الأمة، وتقض مضاجع ذوي العدل والضمائر الحية من رجال الحكومة، ولكنني اكتفيت بالإشارة إلى أمثلة من العمل الاشتراكي الصحيح الذي ينتظر من صحافتنا الحاضرة.

ومن الحق أن أقول هنا مع ذلك إن صحافتنا هذه قد بدأت تدرك هذه الأفكار إدراكا جيدا، وتقوم بعملها الاشتراكي قيامًا حسناً. والأمثلة على هذا كثيرة تطالعنا بها الصحف في كل يوم ... صحيح إن المفاهيم الاشتراكية التي تهدف إليهاا لم تستقر بعد في نفوس الشعب؛ وخاصة "طبقة العوام" وهي طبقة حرمت الثقافة التي تعين على هذا الفهم. ولكن الصحافة العامة تجاهد جهاداً كبيراً جداً في هذا السبيل، وتحاول أن تفهم الطبقات الدنيا من الشعب: أن الاشتراكية ليس معناها أن تأخذ حقك وتنكر حقوق الآخرين. بل إن الاشتراكية معناها أن تعطي لبدلك ومواطنيك أكثر مما تأخذ من هذا البلد وهؤلاء المواطنين. وإن كانت هذه درجة من درجات الاشتراكية التي ننشدها لا تبلغها إلا تبلغها إلا الطبقاات العالية من حيث الثقافة والشعور ومن حيث الخلق وعلوم النفس وطهارة الضمير.

٣- الصحافة الاشتراكية تبني المجتمع:

ولا يماري أحد في أن الصحافة الاشتراكية تمتاز بأنها صحفة بناءة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معني وفرص البناء الجديد أمام الصحافة في مجتمعنا الجديد كثيرة لا سبيل إلى حصرها. فقد قلنا إننا نعيش ثورات ثلاثا في وقت واحد: نعيش ثورتنا السياسية ونعييش ثورتنا الاقتصادية ونعيش

ثورتنا الاجتماعية. تلك ميادين ثلاثة تتسع لجميع العاملين المخلصين من أبناء هذه الأمة. ويمكن أن تضاف إليها ثورة رابعة هي ثورتنا الثقافية.

ولقد كانت الصحف المصرية في العهود السابقة لا تعيش في الغلب إلا ثورة واحدة فقط؛ هي الثورة السياسية التي كان هدفها الخلاص من الاستعمار والحصول على الاستقلال.

وقاما كانت تلك الصخف في الماضي تعني بالميدان الاقتصادي أو الميدان الاجتماعي. أما الصحافة في الوقت الحاضر فقد وجدت نفسها مضطرة إلى مواجهة هذه المطالب الثلاثة أو الأربعة ففي وقت معاً:

"فالمطلب الاقتصادي" هو إقامة اقتصاد وطني قومي متحرر من الاستغلال الأجنبي ومن الاحتكار بجميع أشكاله وصوره.

"والمطلب الاجتماعي" هو الأخذ بيد الطبقة الكادحة والطبقات الفقيرة المحرومة من أبسط حقوق الحياة وهكذا.

وكل مطلب من هذه المطالب الثلاثة بحاجة إلى جهود كبيرة حتى يتحقق للأمة على النحو الذي يرضي كرامتها ويتفق وماضيها.

من أجل ذلك أصبحت التبعة الملقاة على الصحافة أضعاف التبعة الملقاة على التربية والتعليم. إذ المدارس تقوم على تربية صغار المواطنين الذين لا يتجاوز عددهم ١٠٪ من مجموع الأمة على حين أن الصحافة مسئولة عن تعليم عدد كبير يتجاوز هذه النسبة بشيء كثير. ذلك أن الصحافة في هذا العصر الذي تسميه "عصر الشعوب" هي المعلمة الأولي لهذه الشعوب. ولا تستطيع في وقتنا هذا أن تتخلي عن

مهمتها بوجه من الوجوه.

٤- الصحافة الاشتراكية تقوم بتثقيف الجمهور:

الفرق كبير جداً بين التعليم والأعلام. والتعليم يؤدي بالطالب إلى نيل شهادة في فرع من فروع المعرفة أو في جملة صالحة من أوليات هذه المعرفة. والإعلام يؤدي بالمواطن إلى الوقوف على المعلومات والحقائق التي لا بد منها ليكون على صلة بالمجتمع الذي يعيش فيه أو بالعصر الذي ينسب إليه.

وكما أن من وظائف الإعلام – أيا كان نوعه – تزويد المواطنين بالأخبار الداخلية والخارجية – فكذلك من وظائف الإعلام تزويد المواطنين بالقدر الكافي من المعلومات والحقائق عن القطاعات التي يتألف منها المجتمع، أو الهيئات والجماعات والمرافق العامة التي لهذا المجتمع، وعن الجهاز الحكومي الذي يخضع له المواطنون على اختلاف طبقاتهم، وعن السلع التي يحتاج إليها المواطنون في حياتهم، وعن مدي التقدم الذي أصاب البلاد في الزراعة والتجارة والصناعة. وباختصار: يقوم الإعلام بإمداد المواطنين بجميع المعلومات التي تشعرهم بأنهم ليسو معزولين عن البيئة التي يعيشون فيها.

على أن للإعلام وظيفة أخرى فوق ما تقدم، هي إمداد المواطن بشتي المعلومات لا عن وطنه الذي يضمه فقط، ولكن عن الأوطان التي يشمل عليها الكوكب الأرضي. فالقارئ الحديث تواق إلى أن يعرف الكثير عن الهند وعن الصين وعن غيرها من أقطار القارة الأسيوية، وبه شوق

كذلك إلى معرفة أخبار القارتين الأوربيين والأمريكية.

أندري ما الغرض من كل ذلك في حقيقة الأمر؟

إن الغرض الرئيسي هو التعرف إلى هذه الشعوب على اختلافها. وفي التعرف إلى الشعوب عن هذا الطريق ما يقف حائلا في بعض الأحيان دون قيام الحروب. وإنها لغاية كريمة من غايات الصحافة العالمية في وقتنا هذ ما أخلقها أن تنوخاها وتسمي إليها بجميع الطرق!!

٥- الصحافة الاشتراكية صحافة تساعد على التخصص:

قلنا إن الصحافة المتخصصة علامة من علامات رقي الأمة، والأمم التي يكثر فيها هذا النوع من الصحف أمم بلغت أشواطا بعيدة المدي في ميادين المعرفة. ولولا ذلك لما قام فيها هذا النوع من أنواع الإعلام– ونعني به الصحافة المتخصصة.

والصحافة الاشتراكية تسعي دائماً إلى الأخذ بيد المهن الحرة، ويعنيها كذلك أن تتقدم كل مهنة من هذه المهن، ويكون من مجموع هذا التقدم الذي توم به تقدم ملموس في المجتمع.

وإذا كانت الصحافة الاشتراكية موضوعية اكثر منها ذاتية، فإن أقصى ما تصل إليه الموضوعية في الواقع إنما يكون في ميدان العلوم والفنون والآداب، ويتجلي ذلك في الصحف العلمية والفنية والنقدية. ولا شك أن هذه الصحف يلتزم في موادها على الدوام المنهج الموضوعي قبل كل شيء.

وإذا كان التثقيف هدفا رئيسيا من أهداف الصحافة الاشتراكية،

فإن هذا التثقيف يتم للمواطن عن طريق الصحف المتخصصة. فالقارئ المهتم بالزراعة لأنه مشتغل بالزراعة يجري وراء الصحف الزراعية، والقارئ المهتم بالهندسة أو الطب أو التربية يفعل مثل ذلك. وبهذه الطرق تنمو معلومات المواطنين، كل في الميدان الذي اختاره ووجد فيه نفسه ومواهبه وميوله ورغائبه.

من أجل هذا قلنا إن على الدولة أن تنشئ "مطابع للشعب" تأخذ بيد الصحافة المتخصصة، وعليها أن تنشر هذه المطابع لا في العاصمة وحدها ولكن في الأقاليم التي تتألف منها الجمهورية العربية كلها. وإذ ذاك لا يصبح هناك عذر لتخلف هذين النوعين من أنواع الصحف.

٦- الصحافة الاشتراكية تقشيء القيادات الجديدة في المجتمع:

كان على الصحافة في العهود السابقة أن تقدم للجمهور نماذج خاصة من القادة. وكان أكثر هؤلاء القادة من المشتغلين بالسياسة والصحافة، أو بمعني آخر كانوا زعماء أحزاب وأصحاب صحف تتكلم بلسان كل حزب من هذه الأحزاب وكان هؤلاء وهؤلاء هم أبرز ما عرف المجتمع المصري من النماذج ا لقيادية في تلك العهود التاريخية.

والآن وفي ظل النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني، أصبح المجتمع بحاجة ماسة إلى طراز جديد من القادة.

فنحن بحاجة إلى القادة السياسيين الذين يرسمون لنا – وبمشاركتنا – صورة للمجتمع الذي تعيش فيه من الناحية السياسية آخذين على أنفسهم المحافظة على هذه الصورة بأرواحهم وعقولهم وقلوبهم ونفوسهم،

وكتاباتهم وأحاديثهم.

ونحن بحاجة إلى القادة الاجتماعيين الذين لا يحصرون عنايتهم في ميدان واحد فقط من ميادين الإصلاح الاجتماعي – كما كان الحال في الماضي – بل يتوزعون على ميادين كثيرة من ميادين هذا الإصلاح.

فهذا ميدان لإصلاح الريف، وهذا ميدان لإصلاح العمال، وهذا ميدان لإصلاح التعليم، وهذا ميدان لإصلاح العلاج، وهذا ميدان للنظر في الطبقات الفقيرة، وهذا ميدان لإصلاح الصحافة نفسها. وهكذا.

ونحن في حاجة إلى القادة الاقتصاديين. وقد كان اقتصادنا القديم بحاجة إلى شخصية واحدة فقط كشخصية الزعيم الاقتصادية طلعت حرب. أما نحن في المجتمع فمحتاجون إلى شخصيات عديدة من هذا النوع يتوزعون على المرافق الاقتصادية العامة، ويختص كل واحد منهم بمرفق واحد منها ويقدم للوطن كل يوم جديداً من الإصلاح في هذا المرفق أو داك.

* * *

صحيح أن كل واحد منا قائد في محيطه. فالمعلم قائد في مدرسته، والقاضي قائد في مدرسته، والقاضي قائد في محكمته، والمهندس والطبيب كل منهما قائد في بيئته الضيقة التي يعيش فيها وهكذا. ولكننا تهدف إلى القيادات العامة التي توجه الجماهير وترسم الخطط وتقوم بالأبحاث والإحصاءات وتتكهن بالمستقبل. ومن حسن الحظ أن مجتمعنا الاشتراكي يأخذ بكل هذه الأسباب مجتمعة، وإن صحافتنا الاشتراكية تعينه على

الوصول إلى غايته، وتقدم لنا كل يوم قائداً جديداً في محيطة وبيئته.

٧- الصحافة الاشتراكية صحافة القيم الجديدة والمواطن الجديد:

إن الذي لا يمارى فيه أن المجتمع الجديد بحاجة ماسة إلى المواطن الجديد وإلى القيم الجديدة والعقول الجديدة. ونحن تعني كل كلمة من هذه الكمات السابقة، ولا نذكر إحداها عبثاً أو من قبيل الوهم أو الخيال.

نحن في حاجة إلى المواطن الذي يدرك أنه جزء لا يتجزأ من المجتمع، وأن كل عمل يهمل فيه تعود خسارته عليه وعلى هذا المجتمع. إنه إذن مسئول أمام الله والوطن عن كل نعمة من النعم التي يتمتع بها كالصحة والمال والولد، وإنه مسئول أمام الله والوطن عن كل ساعة تمر عليه وهو بكامل صحته وعافيته وقدرته على العمل.

نحن بحاجة إلى القيم الجديدة، ومن هذه القيم – وهي كثيرة – الشعور التام بالعدالة، فليس من العدل في شيء أن ينكر المواطن الجديد ما كان لآبائه وأسلافه من فضل في بقاء هذا الوطن الذي يستمتع بكل ميزاته وخيراته.

وأخيراً ... نحن في حاجة إلى عقول جديدة تفكر معنا في هذه الأوضاع، وتخطط للمستقبل، وتشاركنا في تحقيق هذه الخطط. فأصحاب الأفكار القيمة والاتجاهات السليمة هم الذين يؤلفون الصفوف الأولى في كل الميادين. والمصلحون والكتاب والأدباء والمفكرون ورجال الأبحاث ورجال الصحافة يكونون صفوفاً متراصة من صفوف الأمة. والصحافة وحدها هي القادرة على الكشف عن هذه العقول الكبيرة والنفوس القوية

التي تظهر على مسرح الحياة يوماً بعد آخر. وهي المسئولة أمام المجتمع عن معرفة هؤلاء القادة وتقديمهم إلى الشعب وتشجيعهم بأكثر مما تشجع على ظهور نجم جديد من الممثلات والممثلين والفنانات والفنانين.

* * *

هذا مثال واحد فقط من أمثلة القيم الجديدة التي يجب أن تدعو إليها صحافتنا في الوقت الحاضر. وهناك طائفة أخرى من هذه القيم لا يتسع المجال لذكرها.

٨- الصحافة الاشتراكية صحافة التسلية المهذبة:

تقوم الصحف الاشتراكية بهذه الوظيفة الهامة من وظائف الصحافة من حيث هي. وهي وظيفة الإمتاع والتسلية ولكن في حدود الشرف والعفة وطهارة اللسان والقلم ... فبعد أن كانت الصحافة في العهود السابقة تهتم بالفضائح، وتسعي وراء الأخبار التافهة أو الذاتية أو الشخصية، وتملأ الصفحات تلو الصفحات بالحديث عن زيد من الناس لأنه ظهر على الشاشة أو المسرح،، وتسود الصفحات في الكتابة عن عمرو من الناس لأنه ثري، وتمجد اللصوص، وتظهرهم بمظهر الأبطال كما يفعل "الفيلم أو الشاشة" في بعض الأحيان – أصبحت الصحافة الاشتراكية في وقتنا هذا تهتم بتسلية القارئ، ولكن بطرق أخرى لا تتنافي مع مبادئ الشرف والاستقامة.

بقي سؤال يدور في أذهان الكثيرين ويتردد على ألسنتهم: هل يختفي عنصر التنافس من الصحافة الاشتراكية. وإذا كان كذلك فما هو العلاج؟

والجواب: إن الناظر في التنظيم الجديد للصحافة يرى أن القانون يضمن للعمال والموظفين ٢٥٪ من أرباح الصحيفة ومعني ذلك بوضوح أن سعة انتشار الصحيفة أصبح هدفاً من أهداف عمالها وموظفيها، ما دام التوزيع يشكل جزءا كبيراً من الأرباح العائد عليهم في النهاية. ومتى زاد التوزيع في ذاته أصبحت الصحيفة بهذه الزيادة أكثر استحقاقا وأهلية لقبول الإعلانات المختلفة. فمن مصلحة المعلين دائماً أن ينشروا إعلاناتهم في صحيفة مضمونة الرواج. والإعلان في ذاته كذلك يشكل جزءاً آخر له اعتباره وتقديره من الأرباح العائد على العامل والموظف.

وهنا يرى الكثيرون أن تكون الصحافة حرة في نشر الإعلانات، ويرون أن من الأفضل ألا تتدخل الحكومة أو الاتحاد الاشتراكي العربي في هذه الناحية بالذات – وذلك مالم يكن الإعلان نفسه ضاراً بمصلحة من المصالح العليا للدولة.

وعلى هذا فأوجه التنافس بين الصحف القائمة في الوقت الحاضر كثرة في الواقع. فلتنافس هذه الصحف في الأمور البناءة، والتحقيقات المفيدة، والكشف عن القوى الجديدة في المجتمع، وخلق القيادات الجديدة التي يحتاج إليها هذا المجتمع. وليكن التنافس بينها في مواد التسلية والترفيه على القارئ. ولتات الصحف كل يوم بجديد من كل ذلك. وبغير هذه الطرق يشيع في الصحافة جو من البلادة لا ترضاء لها ولا تستطيع أن تحياته. أما حرية رئيس التحرير فقد قلنا إنها مكفولة له دائماً في حدود الإطار العام الذي يرسمه المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي وهو الإطار الديمقراطي الاشتراكي التعاوني.

وما مجلس الإدارة في كل صحيفة من الصحف إلا أداة قوية وجدت لمساعدة رئيس التحرير وتحمل المسئولية الكاملة، أو هكذا ينبغي أن يكون على الأقل!!؟

الصحافة في الميثاق

في مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مساء يوم "٢١ مايو سنة ١٩٦٢" عناية كبرى بالصحافة.

وإن من ينظر إلى العبارات الواردة في هذا الميثاق عن الصحافة ليثير إعجابه في الواقع أن يتعرض الميثاق لأدق المشكلات الصحفية في الوقت الحاضر، ويضع يدء على جميع آفائها، ويرسم الطريق السوى بعد ذلك لصحافة سليمة ورشيدة في المجتمع الاشتراكي.

تعرض الميثاق أولا لآهم المشكلات في العالم؛ وهي حرية الصحافة، ثم تعرض لمشكلة النقد والنقد الذاتي، وتعرض لمشكلة الرقابة، وتعرض لمشكلة التقدم الآلي وأثره في الصحافة إذ نقلها هذا التقدم من صحافة رأى إلى أن أصبحت – على حد تعبيره – عملية رأس مال معقدة. وتعرض الميثاق كذلك لمشكلة رأس المال والاحتكار وسيطرته على الصحف، وتعرض لمشكلة الحزبية وتأثيرها في الصحافة، ثم تكلم الميثاق في التنظيم الصحفي الذي آلت به ملكية الصحف إلى الشعب. وأخيراً أشار الميثاق بطريقة غير مباشرة إلى أمرين هامين هما: المهمة القيادية للصحافة في الوقت الحاضر، والمراهقة الفكرية وخطرها على الفكر والصحافة.

***

تلك هي القضايا التي تعرض لها الميثاق في ميدان الصحافة. والحق إن

هذه القضايا هي أمهات المسائل التي تحدث فيها علماء الصحافة. والحق أيضاً أن تشخيص الأطباء لأمراض الصحافة الحديثة لا يكاد يخرج عن هذا الوصف.

***

ودعنا نبدأ هنا بالنقطة الأخيرة التي انتهي عندها الميثاق — وهي "المراهقة الفكرية" وأثرها على الفكر والصحافة. أو بعبارة أخرى — دعنا نستعير من الميثاق لفظ "المراهقة" في ذاته ونستخدم هنا فقط "المراهقة الصحفية". والذي لا ريب فيه أننا في مصر كنا إلى وقت قريب — حتى بعد قيام الثورة — نعاني من هذه المراهقة الفكرية والصحفية. وظللنا نعاني منها حتى نقلينا الثورة أو نقلنا "قانون تنظيم الصحافة وظللنا نعاني منها حتى نقلتنا الثورة أو نقلنا "قانون تنظيم الصحافة" الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ من دور المراهقة إلى دور الشباب أو الرجولة. وإذ ذاك وجدنا أنفسنا نفهم الحرية فهماً جديداً لم تعهده من قبل. وبهذا الفهم الجديد أصبحنا ندرك أن الحرية في ذاتها مسئولية اجتماعية قبل كل شيء!!

نعم — كنا إلى عهد قريب في دور المراهقة الصحفية والفكرية. والمراهقة في ذاتها من أخطر المراحل التي تمر بحياة الفرد وحياة الأمة. إنها المرحلة التي تقترن بالقلق وبالغرور وبالنظر، إلى أنفسنا على أننا أقوياء ولسنا بأقوياء، وعلى أننا أرشد من آبائنا وأجدادنا ومعلمينا وأساتذتنا ولبنا في شيء من ذلك . إنها المرحلة التي تقترن كذلك بصفة الاعتماد على الغير في كل ما يتصل بالعلم والثقافة. فكل ما يرد إلينا من علم الغربيين وثقافاتهم فعلي العين والرأس. وأما ما يصدر عن أنفسنا وبيئتنا فلا قيمة له!!

تلك هى بعض صفات المراهقة في الفرد والأمة. أما الآثار المترتبة عليها بعد ذلك فمنها الانغماس في أخبار الجنس، والاهتمام المتزايد بأخبار الجريمة، والجرى وراء الصور العارية، والإكثار من نشر الأخبار المصنوعة أو الكاذبة، ثم الخضوع التام لأبهة المنصب والجاه، والخضوع كذلك لسيطرة رأس المال، ثم السقوط بالأخلاق إلى حد الرشوة وبيع الذمم، وأخيراً الاعتماد كل الاعتماد –كما قلنا– على كل ما هو أجنبي، ورفض نصائح الكبار كما يرفض المراهق نصائح والديه.

من أجل هذا كله كنا في نظر الأمم الراقية في عداد الأمم المتخلفة – وإن شئت فقل – في عداد الأمم النامية. أو أصبحنا نستحق هذا الوصف الأخير منذ اللحظة التي بدأنا فيها ننتقل من "دور المراهقة" وندخل في "دور الشباب" أو "الرجولة". وهنا أصبحنا قادرين على فهم المشكلات السياسية والاجتماعية التي تحيط بنا، قادرين كذلك على حلها أو الأخذ بأسباب هذا الحل.

***

ولكن – ماذا قال الميثاق في كل قضية أو مسألة من المسائل السابقة على حدة؟

أولا: حرية الصحافة وحرية النقد والنقد الذاتي:

دافع الميثاق دفاعاً حارا عن "حرية الكلمة" في كل صورة من صورها. ونوه بالدور الخطير الذي تتقوم به الكلمة ففي مجل الإصلاح والتقدم. كما أرخ الميثاق لهذه الحرية. وذكر أنها كانت مكبوتة في ظل الرجعية المستقلة

التي نظرت إلى هذه الحرية نظرة استبدادية، هي نظرة الحكام المنفردين بالسلطان. وقد كان هؤلاء في أكثر العصور الغابرة ينظرون في ارتياب شديد وحذر أشد إلى كل كلمة لا تكون في مدحهم أو الثناء عليهم بحق أو بدون حق.

من أجل ذلك فرق الميثاق بين نوعين من النقد. الأول – هو النقد الذاتي – والثاني وهو النقد غير الذاتي.

الأول – وهو الذاتي – ينبغ من ذات الشخص ومن إيمانه العميق بأنه بشر. ولا عصمة ملطقاً للبشر من الخطأ. فلا ينبغي لإنسان في الوجود أن ينظر إلى عمله على أنه كامل من جميع الوجوه. بل عليه دائماً أن ينقد نفسه بنفسه كلما هدى إلى ذلك.

والثاني – وهو النقد غير الذاتي – فيأتي من الغير دائماً وقد يرى الناظر من بعيد ما لا يراه ا لناظر من قريب. ولا يستطيع الفرد أن يرى من خلفه إلا إذا استعان بمرآة في يده، أو استعان بشخص آخر غيره. وإن أعظم رجل في الوجود لا ينبغي له أن ينظر إلى نفسه على أنه أكبر من أن يوجه النقد إلى عمله. فعليه إذن أن يصغي في تواضع كبير إلى ملاحظات الغير. بل عليه أن يقول لنفسه دائما كما قال الزعيم الشاب مصطفي كامل: "إنني لست أكبر من عمر ولا أصغر من راعي الغنم" . فقد استمع عمر العظيم إلى اعتراض الناس أجميعن من أصغر صغير إلى أكبر كبير، واعترضت عليه سيدة مسلمة، وجد أنها على حق في هذا الاعتراض، فصاح على رءوس الأشهاد: لقد أخطأ عمر وأصابت امرأة !! وانظر معي

إلى الميثاق حيث يقول:

"إن ممارسة النقد والنقد الذاتي العمل الوطني دائماً فرصة تصحيح أوضاعه، وملامتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل".

ثم يقول:

"إن أية محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها في النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم".

ويقول:

"إنه لمن ألزم الامور تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل. كما أنها تستكمل حلقة هامة من الصلة بين الفكر والتجربة".

ويقول :

"إن من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطني على أن يكتبوا أفكار لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ. كذلك من الضروري تشجيع كل القائمين على التنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه. وإن ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال. وإنما ينبغي تنظيمه".

ويقول:

"إن فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التي هي جزء من طبيعة المرحلة. على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية".

ويقول:

"إن ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطني: ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدَّون له. فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطني. والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال".

وينتهي الميثاق من كل ذلك إلى نتيجتين .

الأولى: إن حرية النقد البناء والنقد الذاتي الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطني. لكن ضرورتها أوجب في فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثوري".

والثانية: إنه لا يوافق على الرقابة: "لأن سلطة الدولة في التشريع استعملت في إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة. وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة، وعن طريق الرقابة التي وقفت سدا حائلا دون الحقيقة".

ثانيا: التقدم الآلى وسيطرة رأس المال على الصحافة:

يقول الميثاق في ذلك:

"إن طبيعة التقدم الآلي في مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثراً لا يقلّ في صورة عما أحدثته قوانين القمع والكبت. لقد كان من أثر التقدم الآلي في مهنة الصحافة، واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات، وإلى الكميات الهائلة من الوق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن

أصبحت عملية رأس مال معقدة"!

ثم قال الميثاق :

"إن الصحافة مع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا سانتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال. أو إذا اعتمدت اعتماداً كلياً على رأس المال المستغل الذي كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة.

ثم قال:

"كذلك تزايد الخطر على ما تبقي من حرية الصحافة بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلي. ولم يعد في قدرتها إلاّ أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل، وأن تتلقي منه – وليس من جماهير الشعب – وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية.

بهذه العبارات الصريحة السابقة وضع الميثاق يده على أدواء الصحافة الحديثة. وأرجع كل هذه الأدواء إلى فقدان الحرية الصحيحة التي كانت تتمتع بها الصحافة في بعض الأزمنة السالفة، وأني لتلك الصحافة الحديثة أن تنعم بقسط ولو ضئيل من هذه الحرية الصحيحة؟ وقد أصبحت عبدة ذليلة للإعلان، عبدة ذليلة للاحتكار، عبدة ذليلة لرأس المال المستغل حيث كان؟ إن الصحافة في العصر الحديث أصبحت تجارة وصناعة بعد أن كانت رسالة فقط. إنها بغير المال لا يمكن أن تتضمن بقاءها متمتعة بالحياة يوما واحدا أو بعض يوم. ومن أين يجئ إليها المال؛ إنه يجئ من الإعلان، ومن أصحاب رءوس الأموال، ومن القادرين على احتكار الصحافة، وجعل

الصحف والمجلات في كتل كبيرة تتألف كل كتلة منها من مجموعة من الصحف الكبيرة أو الصغيرة. وبذلك ينتهي الإيراد كله إلى أيد قليلة من الناس هي أيدي هذه الفئة القليلة، أو التي يعد أفرادها على أصابع اليد الوحدة. وعني بهؤلاء أصحاب الصحف. ومن ثم انعدمت الحرية الصحفية – أو انحصرت في أصحاب الصحف من جهة وأصحاب رءوس الأموال من جهة ثانية. ومن هنا كان الميثاق على حق عندما قال: " ولم يعد في قدرة الصحف إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل، وأن تتلقي منه – وليس من جماهير الشعب – وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية".

لهذه الأسباب بادرت الثورة في بلادنا إلى إصدار قانون تنظم به الصحافة. وصدر هذا القانون بالفعل في الربع والعشرين من شهر مايو سنة **١٩٦٠** وبه آلت:

ثالثا: ملكية الشعب للصحف:

وفي ذلك يقول الميثاق:

"إن ملكية الشعب للصحافة التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لها في الوقت فسه استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم، قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأي، ومكن لها أقوى الضمانات لقدرتها على النقد.

"إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها – هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة – قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة. وكذلك خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة. وكذلك

خلصت من تحكم رأس المال فيها، ومن الرقابة غير المتطورة التي كان يفرضها عليه بقوة تحكمه في مواردها.

"إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتداداً لحرية الشعب.

وقد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم الصحافة الذي أشرنا إليه ما يلي:

"على هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها في المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبي لا يخضع للجهاز الإداري. ولكن يخضع للاتحاد القومي "يريد الاتحاد الاشتراكي العربي كما أصبح اسمه كذلك في الوقت الحاضر". وهذا الاتحاد هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع. شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي – يعني الاتحاد الاشتراكي العربي وكمجلس الأمة".

يفهم من هذه العبارات السابقة أن تنظيم الصحافة شيء وتأميمها شيء آخر. وأننا في الجمهور العربية المتحدة آخذون بالتنظيم لا بالتأميم "فالتأميم نظام تؤول به ملكية الصحف إلى الحكومة وتصبح به الصحافة مرفقا من المرافق العامة كالتعليم والعلاج والمواصلات يخضع لهيمنة لا دولة خضوعاً يقصد به صالح الشعب. وفي هذه الحالة تحصل الخزانة العامة على إيرادات الصحافة، وتتحمل في الوقت نفسه خسائرها: أما التنظيم قنوع من الأنظمة الصحيفة آلت به ملكية الصحف لا إلى الحكومة – ولكن إلى الاتحاد القومي "أو الاتحاد الاشتراكي العربي".

وليس هذا الاتحاد جزءا من الجهاز الإداري للدولة وإنما هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع"[1] .

وعلى هذا فالصحافة في بلادنا ليست مرفقاً من المرافق العامة كالتعليم والعلاج والمواصلات تسيطر عليه الدولة أو الأجهزة الإدارية لهذه الدولة، ولكنها مهنة من المهن الحرة الكريمة وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى إصدار قانون ينظمها ويحميها من الانحراف الذي وصمت به، ويوجهها توجيها جديدا نحو رعاية المصلحة العامة والتزام الصدق والأمانة في خدمة هذه المصلحة.

إنها مهنة من المهن الحرة يمارسها الأفراد كما يريدون، ويختارون من الأشكال والأنماط والأهداف ما يريدون، ويجنون من ورائها الربح الذي يريدون. ولا يكاد يتحكم في هذه الهنة شيء إلا قيمة الصحفي في ذاته وقدرته على أداء واجباته.

***

ذلك هو مجمل الفرق بين صحافتنا وصحافة العالم الشرقي. إن هذه الحلول التي وصلنا إليها لمعالجة المشكلات الصحفية في بلادنا كانت حلولا حتمية كحتمية الاشتراك ذاتها. وبغير هذه الحلول نكون متخلفين عن الشوط الذي قطعته. وبغير هذه الحلول يصبح الشعب المصري والحكومة المصرية كالشخص الأعرج يمشي على الأرض بقدم واحدة، ولا تساعده القدم الأخرى على أن يبدو للناظر إليه على أنه شخص ذو قدمين.

---

[1] راجع كتاب "أزمة الضمير الصحفي" للمؤلف ص ٢٢٢.

رابعا: المهمة القيادية للصحافة في الوقت الحاضر:

بهذه الأمور السابقة كلها نظر الميثاق إلى الصحافة نظره إكبار وإجلال من جهة، ونظرة أمل ورجاء من جهة ثانية.

نعم – وضع الميثاق أمله في الصحافة لكي تشارك في بناء المجتمع الجديد من جميع جوانبه، ولكي تشجع على خلق القيادات الجديدة التي يحتاج إليها المجتمع من جهة ثانية: وبذلك يتخلص المجتمع وتتخلص الصحافة نهائياً من تلك " المراهقة الفكرية" التي غلبت عليها زمانا قد امتد إلى الوقت الذي صدر فيه قانون تنظيم الصحافة.

وانظر معى إلى الميثاق حيث يقول:

"إن ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثوري، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما إلى الأمام، وتخلق قيادة من التفكير الجماعي القادر على صد نزعات التحكم الفردي، ومن ثم فهي توفر للعمل الوطني ضمانات بعيدة المدى.

"إن القيادة الحقيقية هي الإحساس بمطالب الشعب، والتعبير عنها، واتخاذ الوسائل لتحقيقها، وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها".

وانظر إليه كذلك حيث بقول:

" ؟إن تحرير الطاقات الخلاقة لأي شعب منا لشعوب يرتبط

بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذي نعيش فيه. وليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ من فراغ. وإلا كان التقدم إلى الفراغ ذاته. إن الخطر من المراهقة الفكرية في هذه المرحلة أنها تخلق نوعا من الارهاب المعنوي يعرقل التجربة والخطأ. والقيادات الجديدة المقيدة لتحريك التطور الوطني، قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدي رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب".

ومن أولي من الصحافة الوطنية في الواقع بالقيام بمهمة الإحساس بمطالب الشعب، والتعبير عن مطالب الشعب، واتخاذ الوسائل المحققة لكل ذلك؟

وما دام الأمر كذلك فقد أصبح على الصحفي بمقتضي الميثاق أن يقوم بكل هذه المهام التي فرضها هذا الميثاق، وإلا فعلية أن يترك المكان لغيره من القادرين على أداء هذه المهمة.

***

هكذا نجد الميثاق وقد أحاط الصحافة في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل حياتها بكل ما يملك من رعاية وعناية؛ ومكن لها من العودة سيرتها الأولى حين كانت رسالة قبل ان تكون تجارة وصناعة: والله الموفق؟

عبد اللطيف حمزة

الفهرس